AIN SHAMS UNIVERSITY
مركز بحوث الشرق الأوسط
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
MERC

AIN SHAMS UNIVERSITY

مجلة
بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحَكَّمَة
(مُعتمدة) شهريـًا

العدد الرابع والتسعون
(ديسمبر 2023)

يصدرها
مركز بحوث
الشرق الأوسط

السنة التاسعةوالأربعون
تأسست عام 1974

الترقيم الدولي: (2536-9504)
الترقيم علىالإنترنت: (2735-5233)

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

ISSN 2536-9504

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة
متخصصة
في شؤون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (ARCI) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت Clarivate الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (ARCIf) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العدد الرابع والتسعون - ديسمبر ٢٠٢٣

تصدر شهريًّا

السنة التاسعة والأربعون - تأسست عام 1974

المطبعة
مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط
(مجلة مُعتمدة) دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة
(اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية - جامعة عين شمس

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. غادة فاروق

نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. السيد عبدالخالق، وزير التعليم العالي الأسبق، مصر

أ.د. أحمد بهاء الدين خيري، نائب وزير التعليم العالي الأسبق، مصر ؛

أ.د. محمد حسام لطفي، جامعة بني سويف، مصر ؛

أ.د. سعيد المصري، جامعة القاهرة، مصر ؛

أ.د. سوزان القليني، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. ماهر جميل أبوخوات، عميد كلية الحقوق، جامعة كفرالشيخ، مصر ؛

أ.د. أشرف مؤنس، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. حسام طنطاوي، عميد كلية الآثار، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. محمد إبراهيم الشافعي، وكيل كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر

أ.د. تامر عبدالمنعم راضي، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. هاجر قلديش، جامعة قرطاج، تونس ؛

Prof. Petr MUZNY، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Gabrielle KAUFMANN-KOHLER، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Farah SAFI، جامعة كليرمون أوفيرني، فرنسا؛

إشراف إداري

أ/ سونيا عبد الحكيم

أمين المركز

إشراف فني

د/ امل حسن

رئيس وحدة التخطيط و المتابعة

سكرتارية التحرير

أ/ ناهد مبارز	رئيس قسم النشر
أ/ راندا نوار	قسم النشر
أ/ زينب أحمد	قسم النشر
أ/ شيماء بكر	قسم النشر

المحرر الفني

أ/ رشا عاطف رئيس وحدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني للمجلة

وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية

د. هند رأفت عبد الفتاح

تصميم الغلاف أ/ أحمد محسن - مطبعة الجامعة

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: د. حاتم العبد، رئيس التحرير merc.director@asu.edu.eg

• وسائل التواصل: البريد الإلكتروني للمجلة: technical.supp.mercj2022@gmail.com

البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg

جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566

(وحدة النشر - وحدة الدعم الفني) موبايل/ واتساب: 01555343797 (2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

الرؤيـــة

السعي لتحقيق الريادة في النشر العلمي المتميز في المحتوى والمضمون والتأثير والمرجعية في مجالات منطقة الشرق الأوسط وأقطاره .

الرسالـــة

نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة في مجالات الشرق الأوسط وأقطاره في مجالات اختصاص المجلة وفق المعايير والقواعد المهنية العالمية المعمول بها في المجلات المُحَكَّمَة دوليًّا.

الأهـــداف

- نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة .
- إتاحة المجال أمام العلماء والباحثين في مجالات اختصاص المجلة في التاريخ والجغرافيا والسياسة والاقتصاد والاجتماع والقانون وعلم النفس واللغة العربية وآدابها واللغة الانجليزية وآدابها ، على المستوى المحلى والإقليمي والعالمي لنشر بحوثهم وإنتاجهم العلمي .
- نشر أبحاث كبار الأساتذة وأبحاث الترقية للسادة الأساتذة المساعدين والسادة المدرسين بمختلف الجامعات المصرية والعربية والأجنبية ٠
- تشجيع ونشر مختلف البحوث المتعلقة بالدراسات المستقبلية والشرق الأوسط وأقطاره ٠
- الإسهام في تنمية مجتمع المعرفة في مجالات اختصاص المجلة من خلال نشر البحوث العلمية الرصينة والمتميزة .

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

• أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
• أ.د. أحمد الشربيني	عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق	عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. السيد فليفل	عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر	أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
أ.د. أيمن فؤاد سيد	رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
• أ.د. جمال شفيق أحمد عامر	كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حمدي عبد الرحمن	عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حنان كامل متولي	(قائم بعمل) عميد كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. صالح حسن المسلوت	أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق جامعة الأزهر - مصر وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
• أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة	كلية الآداب - جامعة المنيا، ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
• أ.د. عاصم الدسوقي	عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
• أ.د. عبد الحميد شلبي	كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفاف سيد صبره	كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفيفي محمود إبراهيم	كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
• أ.د. فتحي الشرقاوي	نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
• أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز	عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
أ.د. محمد السعيد أحمد	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• لواء / محمد عبد المقصود	رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
• أ.د. محمد مؤنس عوض	كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر	كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
• أ.د. مصطفى محمد البغدادي	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. نبيل السيد الطوخي	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي	كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة- الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود- السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

شروط النشر بالمجلة

- تُعنى المجلة بنشر البحوث المهتمة بمجالات العلوم الإنسانية والأدبية ؛
- يعتمد النشر على رأي اثنين من المحكمين المتخصصين ويتم التحكيم إلكترونيًّا ؛
- تقبل البحوث باللغة العربية أو بإحدى اللغات الأجنبية، **وترسل إلى موقع المجلة على بنك المعرفة المصري ويرفق مع البحث ملف بيانات الباحث يحتوي على عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية واسم الباحث والتايتل والانتماء المؤسسي باللغتين العربية والإنجليزية، ورقم واتساب، وإيميل الباحث الذي تم التسجيل به على موقع المجلة ؛**
- يشار إلى أن **الهوامش والمراجع في نهاية البحث وليست أسفل الصفحة ؛**
- يكتب الباحث **ملخص باللغة العربية واللغة الإنجليزية** للبحث **صفحة واحدة فقط** لكل ملخص ؛
- بالنسبة للبحث باللغة العربية يكتب على برنامج "**word**" ونمط الخط باللغة العربية **"Simplified Arabic"** وحجم الخط **14** ولا يزيد عدد الأسطر في الصفحة الواحدة عن **25** سطر والهوامش والمراجع خط **Simplified Arabic** حجم الخط 12 ؛
- بالنسبة للبحث باللغة الإنجليزية يكتب على برنامج **word** ونمط الخط **Times New Roman** وحجم الخط **13** ولا يزيد عدد الأسطر عن 25 سطر في الصفحة الواحدة والهوامش والمراجع خط **Times New Roman** حجم الخط 11 ؛
- (**Paper**) مقاس الورق (**B5**) 17.6 × 25 سم، (Margins) الهوامش **2.3 سم** يمينًا ويسارًا، **2 سم** أعلى وأسفل الصفحة، ليصبح مقاس البحث فعلي **(الكلام)** 13×21 سم. (Layout) والنسق: (Header) الرأس 1.25 سم، (Footer) تذييل 2.5 سم ؛
- **مواصفات الفقرة للبحث :** بداية الفقرة First Line = 1.27سم، قبل النص= 0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = (6pt) تباعد بعد الفقرة = (0pt)، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **مواصفات الفقرة للهوامش والمراجع :** يوضع الرقم بين قوسين هلالي مثل : (1)، بداية الفقرة Hanging = 0.6 سم، قبل النص=0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = 0.00 تباعد بعد الفقرة = 0.00، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **الجداول والأشكال:** يتم وضع الجداول والأشكال إما في صفحات منفصلة أو وسط النص وفقًا لرؤية الباحث، على أن يكون عرض الجدول أو الشكل لا يزيد عن 13.5 سم بأي حال من الأحوال ؛
- يتم التحقق من صحة الإملاء **على مسئولية الباحث** لتفادي الأخطاء في المصطلحات الفنية ؛
- مدة التحكيم 15 يوم على الأكثر، مدة تعديل البحث بعد التحكيم 15 يوم على الأكثر ؛
- يخضع تسلسل نشر البحوث في أعداد المجلة حسب ما تراه هيئة التحرير من ضرورات علمية وفنية ؛
- المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر ؛
- تعبر البحوث عن آراء أصحابها وليس عن رأي رئيس التحرير وهيئة التحرير ؛
- **رسوم التحكيم للمصريين 650 جنيه، ولغير المصريين 155 دولار ؛**
- **رسوم النشر للصفحة الواحدة للمصريين 25 جنيه، وغير المصريين 12 دولار ؛**
- الباحث المصري يسدد الرسوم بالجنيه المصري (بالفيزا) بمقر المركز (المقيم بالقاهرة)، أو على حساب حكومي رقم : **(9/450/80772/8) بنك مصر** (المقيم خارج القاهرة) ؛
- الباحث غير المصري يسدد الرسوم بالدولار على حساب حكومي رقم : **(EG710001000100000004082175917)** (**البنك العربي الأفريقي**) ؛
- **استلام إفادة قبول نشر البحث في خلال 15 يوم من تاريخ سداد رسوم النشر مع ضرورة رفع إيصالات السداد على موقع المجلة ؛**
- **المراسلات :** توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: merc.director@asu.edu.eg

السيد الدكتور/ مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، ورئيس تحرير المجلة
جامعة عين شمس– العباسية– القاهرة – ج. م.ع (ص. ب 11566)
للتواصل والاستفسار عن كل ما يخص الموقع : محمول / واتساب: **01555343797 (2+)**
(وحدة النشر merc.pub@asu.edu.eg) (وحدة الدعم الفني technical.supp.mercj2022@gmail.com)

- ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: **www.mercj.journals.ekb.eg**

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر.

محتويات العدد 94

عنوان البحث الصفحة

- **الدراسات القانونية LEGAL STUDIES**

1. **ضوابط اختصاص المحكمة الدستورية العليا المصرية بمنازعة التنفيذ 3-36**
محمد أحمد المهدي محمد المهدي

- **الدراسات التاريخية HISTORICAL STUDIES**

2. **موقف الهند من الحرب الروسية الأوكرانية 2022..... 39-74**
ليث عصام مجيد العبيدي

3. **الإفراج عن أموال المصريين المجمدة في بلجيكا (1947-1952) 75-122**
أحمد عبدالقادر محمد عبدالقادر

- **الدراسات الاجتماعية SOCIAL STUDIES**

4. **الاحتياجات الاجتماعية والنفسية للاطفال الذاتويين واسرهم..... 125-156**
مروة نادي سيد قاسم

- **دراسات اللغة العربية ARABIC LANGUAGE STUDIES**

5. **التناصّ بين النقد الغربيّ وإشكاليّة التلقّي 159-210**
فيصل عبد المهدي سعود شهاب

6. **شخصية الطفل والأنساق الثقافية في قصص يوسف إدريس 211-260**
هبة محمد عبدالفتاح

- **دراسات إدارة أعمال BUSINESS ADMINISTRATION STUDIES**

7. **نموذج مقترح لعلاقة إدارة التميز بالأداء التنظيمي – دراسة ميدانية 263-346**
محمد سعد محمد محمود

- **الدراسات الإعلامية MEDIA STUDIES**

8. **أطر التغطية الصحفية للاعبي كرة القدم المصريين المحترفين بالخارج في المواقع الإلكترونية الرياضية .....** **388-349**
نسمة محمد كُريم

- **الدراسات اللغوية LINGUISTIC STUDIES**

9. **A Critical Discourse Analysis of Linguistic Features and Ideology Covered behind Jordan Times Newspapers' Media Reports during COVID-19 Pandemic in Jordan** **25-3**
عيسى حمد احمد الخطبا

افتتاحية العدد 94

يسر مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية صدور العدد **(94 – ديسمبر 2023)** من مجلة المركز « **مجلة بحوث الشرق الأوسط** ». هذه المجلة العريقة التي مر على صدورها حوالي 49 عامًا في خدمة البحث العلمي، ويصدر هذا العدد وهو يحمل بين دافتيه عدة دراسات متخصصة: (دراسات قانونية، دراسات تاريخية، دراسات اجتماعية، دراسات لغة عربية، دراسات إدارة أعمال ، دراسات إعلامية ، دراسات لغوية) ويعد البحث العلمي **Scientific Research** حجر الزاوية والركيزة الأساسية في الارتقاء بالمجتمعات لكي تكون في مصاف الدول المتقدمة.

ولذا تَعتَبر الجامعات أن البحث العلمي من أهم أولوياتها لكي تقود مسيرة التطوير والتحديث عن طريق البحث العلمي في المجالات كافة.

ولذا تهدف مجلة بحوث الشرق الأوسط إلى نشر البحوث العلمية الرصينة والمبتكرة في مختلف مجالات الآداب والعلوم الإنسانية واللغات التي تخدم المعرفة الإنسانية.

والمجلة تطبق معايير النشر العلمي المعتمدة من بنك المعرفة المصري وأكاديمية البحث العلمي، مما جعل الباحثين يتسابقون من كافة الجامعات المصرية ومن الجامعات العربية للنشر في المجلة.

وتحرص المجلة على انتقاء الأبحاث العلمية الجادة والرصينة والمبتكرة للنشر في المجلة كإضافة للمكتبة العلمية وتكون دائمًا في مقدمة المجلات العلمية المماثلة. ولذا نعد بالاستمرارية من أجل مزيد من الإبداع والتميز العلمي.

والله من وراء القصد

رئيس التحرير

د. حاتم العبد

الإفراج عن أموال المصريين المجمدة في بلجيكا

(1952–1947)

The release of frozen Egyptian funds in Belgium (1947 - 1952)

أحمد عبدالقادر محمد عبدالقادر

استاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر

قسم التاريخ – كلية الآداب– جامعة المنيا

Ahmed Abd-el-Kader Mohammad

Assistant Professor of Modern and Contemporary History

Department of History, Faculty of Arts, Minia University

ahmed.abdelkader1@Minia.edu.eg

www.mercj.journals.ekb.eg

المستخلص:

ظهرت في أوائل عام 1947 أصـــوات مصـــرية تطالب بالإفراج عن أموال المصـــريين المجمدة في أوروبا؛ نظرًا لاحتياجهم لها، وذلك بعد أن وضـــعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، والتي كان لها دور رئيس في تجميد أموال المصـــريين في العديد من الدول الأوروبية مثل فرنسا و هولندا وبلجيكا.

وهو ما دفع الحكومة المصـرية إلى الاهتمام ببحث مسـألة الإفراج عن أموال المصـريين المجمدة في مثل تلك الدول في ظل مطالب الكثير من المصـريين بالإفراج عنها في ظل إقامتهم في مصـر، وهو ما دفع الحكومة المصـرية إلى عقد اتفاقيات مع الـدول الأجنبيـة لتبـادل الإفراج عن الأموال المجمـدة في مصـــــر وبين تلـك الـدول. وسأقتصر في هذا البحث على تناول الاتفاق المصري البلجيكي الذي عقد بين البلدين في أول يوليو 1947، وأثره في الإفراج عن أموال المصـريين المجمدة في بلجيكا حتى عام 1952.

وتعود **أهمية البحث** إلى أنه يلقي الضـــوء على مســـألة الإفراج عن أموال المصـريين المجمدة في بلجيكا، ودور الحكومة المصـرية في مسـاعدة المصـريين في اســـترداد أموالهم المجمدة. وتبدأ الفترة الزمنية بعام 1947 ،وهو العام الذي عقد فيه اتفاق تبادل الإفراج عن الأموال المجمدة بين مصـــر وبلجيكا، وحتى عام 1952 وهو العام الأخير الذي استحق فيه دفع الجزء الأخير من المبالغ المستحقة للمصـريين في بلجيكا، حيث تم الاتفاق بين البلدين على ســـداد الباقي من هذه المبالغ على خمس سنوات تنتهي بعام 1952.

ويهدف البحث إلى دراسة الاتفاق المصري البلجيكي 1947، وأثره في الإفراج عن أموال المصـريين المجمدة في بلجيكا. ومن هذا المنطلق فإن **إشكالية البحث** تدور

حول عدة تســاؤلات أهمها ما تناوله الاتفاق؟ وما مدى فاعليته في الإفراج عن المبالغ المسـتحقة للمصـريين فيها؟ وما هو دور الحكومة المصـرية في العمل على مسـاعدة المصريين في الإفراج عن أموالهم المجمدة في الخارج؟.

الكلمات المفتاحية: مصر . بلجيكا . الأموال المجمدة.

Abstract:

In early 1947, Egyptian voices appeared calling for the release of frozen funds in Europe, due to their need for them, after World War II came to an end, which had a major role in freezing Egyptian funds in many European countries such as France, the Netherlands and Belgium.

This prompted the Egyptian government to pay attention to discussing the issue of releasing frozen Egyptian funds in such countries in light of the demands of many Egyptians to release them while they reside in Egypt, which prompted the Egyptian government to conclude agreements with foreign countries to exchange the release of frozen funds in Egypt. and between those countries. In this research, I will confine myself to dealing with the Egyptian-Belgian agreement concluded between the two countries on the first of July 1947, and its impact on the release of Egyptian funds frozen in Belgium until 1952.

Keywords: Egypt - Belgium - frozen funds

إن تجميد الأموال هو فرض حظر مؤقت على التصـــرف في الأموال أو تحويلها أو نقلها أو تبديلها أو تغيير صـــورتها، وهو إجراء تلجأ إليه الدولُ أو المصارفُ، لا تفرج بمقتضاه عن الأرصدة الماليّة لفرد أو هيئة أو مؤسَّسةٍ ما، وتوقف سيولتها وانتقالها وتقيّد حرِّيَّةَ السَّحب منها، أو صرف أرباحها ما لم تسمح أحوال البلاد بذلك[1].

وتجميد الأموال يعني عدم قدرة المالك على التصـــرف في ماله، في ظل اسـتفادة البنك والدولة والاقتصـاد الذي هو موجود فيه، حيث يتصـرف البنك في تلك الأموال إقراضًـا واسـتثمارًا, مما يعزز ربحية البنك ويفيد الاقتصـاد والتجارة ويزيد من رخاء الدول الموجودة فيها ونسبة نموها[2].

امتلاك مصريين لسندات حكومية بلجيكية:

أصـبحت بلجيكا[3] مسـرحًا لمعارك دامية[4] عديدة في الحرب العالمية الأولى (1914 ـــ 1918) بين قوات دول الوسط بقيادة ألمانيا، ودول الوفاق بقيادة بريطانيا وفرنسا[5]، وقد سقطت بروكسل في أيدي الألمان في بداية الحرب. وبدأت قوات الوفاق في سبتمبر 1918م تحرير بلجيكا[6]، والذي تم باستسلام الألمان في 11 نوفمبر عام 1918م. وقد عانت بلجيكا بعد الحرب من آثار الدمار الذي لحق بها نتيجة للمعارك العسكرية التي وقعت على أرضها، والاحتلال الألماني لها.

خلفت الحرب أعلى مســـتويات الدمار المادي فيها، مما جعل النهضـــة الاقتصـادية بعد الحرب غاية في الصـعوبة في ظل ارتفاع الدين العام لتغطية حالات الطوارئ الاجتماعية، وتدمير المباني الســكنية، وارتفاع مســتوى المعيشــة، وزيادة البطالة، وانخفاض الرواتب وإلى غير ذلك، كما انهارت الصـــناعة؛ نتيجة لنقص المعدات، ورأس المال، والمواد الخام، والأسواق[7].

وفي الواقع، كانت تداعيات الحرب العالمية الأولى على بلجيكا كبيرة[8] من الناحيتين المالية والصناعية[9]. حيث شهدت بلجيكا بعد انتهاء الحرب ركودًا اقتصاديًّا كبيرًا[10]، أدى فيما بين الحربين العالميتين إلى قيام الحكومة البلجيكية إلى انقاص ما تصـــرفه من المعاشـــات والإعانات التي تدفعها إلى العمال، وهو ما أدى إلى تذمر العمال في بلجيكا احتجاجًا على تصرف الحكومة[11].

وهو ما دل على الأزمة المالية التي تعرض لها الاقتصاد البلجيكي بعد الحرب العالمية الأولى، وهو ما دفع الحكومة البلجيكية إلى البحث عن وسائل لإنعاش النشاط الاقتصـــادي في البلاد والتغلب على الأزمة المالية، ووجدت ضـــالتها في طرح سندات[12] حكومية للمستثمرين مقابل جمع الأموال لإدارة عمليات الإنفاق الحكومية، كان من أمثلتها طرح سندات قرض الحرب البلجيكي خلال عامي 1921 / 1922.

شكل يوضح طرح السندات الحكومية واستحقاقها[13]

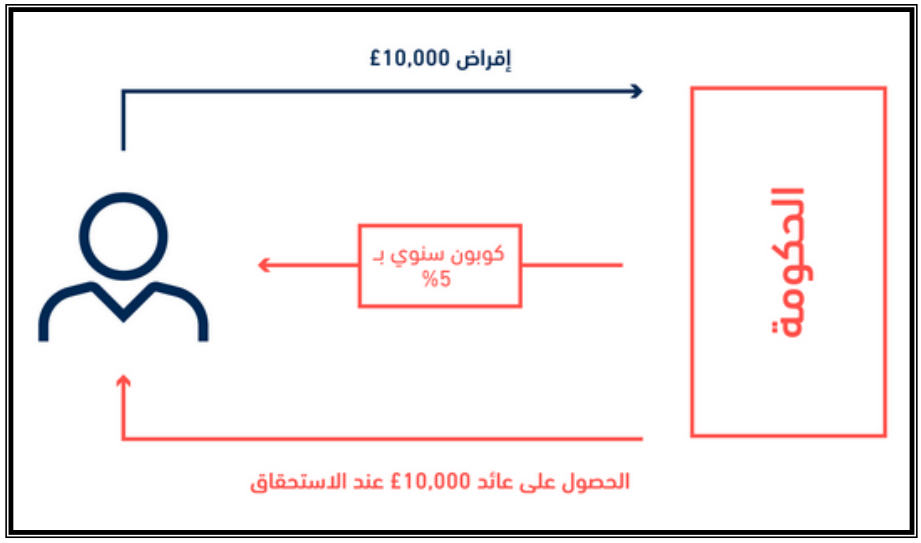

وقد امتلك كثير من المصريين سندات قرض الحرب البلجيكي 1922/1921، حيث وجدوه فرصة لاستثمار أموالهم ـــ وقد استفادوا من صرف أرباحها، ولكن أدت

ظروف الحرب العالمية الثانية (1939 ـــ 1945)[14] إلى إيقاف التعامل بها وأوقف صـــرف أربـاحهـا، وهو مـا جعلهم يترددون كثيرًا على البنـك البلجيكي[15] الـدولي بالقاهرة[16] للسـؤال عما تم بشـأن المبالغ المدفوعة ثمنًا لهذه السـندات أو ما يتبع نحو أرباحها، التي لم تدفع منذ عام 1939 دون فائدة[17]. بالإضافة إلى أنه قُطع الاتصال بين مصر وبلجيكا المحتلة في مايو 1940[18].

وكان في ذلك ضررٌ بالغ على أصحاب تلك الأموال المجمدة (سندات وأسهم بلجيكية) نتيجة أنهم لم يستفيدوا من رؤوس أموالها منذ فترة طويلة، بالإضـافة إلى أنه غير مسـموح بتداولها بالأسـواق المالية، فأصـبحت بلا فائدة[19]؛ لاسـتمرار تجميد أصـولها في بلجيكا. وهو ما دفع الحكومة المصـرية إلى العمل على الاتصـال مع بلجيكا بهدف الإفراج عن الأموال المجمدة المستحقة للمصريين فيها.

وقد كانت الحكومة المصـرية معنية بإيجاد علاقات صـداقة مع بلجيكا على أسـاس العدالة والتوفيق بين المصـالح المشـتركة، وهو ما لاقى قبولا لدى الحكومة البلجيكية، خاصـة وأنه كان لبلجيكا رؤوس أموال كبيرة في مصـر تريد الحفاظ عليها واستمرار نشاطها[20]. وهو ما جعل لدى كلا البلدين رغبة جادة في إيجاد اتفاق لتبادل الإفراج عن الأموال المجمدة لرعايا كلا البلدين.

المطالب المصرية بالإفراج عن الأموال المجمدة في بلجيكا:

ظهرت في أوائل عام 1947 أصوات مصرية تنادي بتدخل الحكومة المصرية للإفراج عن أموالهم المجمدة في بلجيكا[21]. فقد طلب الدكتور شكري صموئيل ـ طبيب أسنان بالفيوم ـــ في 11 يناير 1947 بتدخل وزارة الخارجية المصرية لمساعدته في تحصيل الدين المستحق له من البنك البلجيكي للخارج ـــــــ الذي حل محله البنك البلجيكي الدولي[22] ـــــــ وقد صدر لصالحه حكم رقم (11) لسنة 68 قضائية من

محكمة الاستئناف المختلطة[23] بالإسكندرية بتاريخ 14 يونيو عام 1944 ضد الشركة البلجيكية بمركزها الرئيس ببروكسل (بلجيكا)[24]. وهو ما دل على مطالبات الدائنين المصريين بديونهم المستحقة لدى المدينين البلجيكيين.

وقد تواصل الدكتور شكري مع البنك، وقدم له الحكم، والذي قام بدوره في اتخاذ كافة الإجراءات المطلوبة حتى دون في دفاتره المبلغ المطلوب له، ولكنه لم يدفعه له، بحجة أن المبالغ التي تحت يده لا تكفى قيمة المبلغ المحكوم به ـ مبلغ قدره 931 جنيه و 690 مليم ـــــ لديه، وطلب منه الاتصال بالمدين ـــ الشركة البلجيكية بمركزها الرئيس ببروكسل . لتحصيل المبلغ[25].

وهو ما دفعه في 9 فبراير 1947 إلى الإرسال للإدارة القنصلية بوزارة الخارجية لإفادته بما تم من إجراءات بخصوص تحصيل الحكم المستحق له على البنك البلجيكي للخارج ببروكسل، وعن جملة المبلغ التي أرسلت الوزارة مطالبة به البنك المذكور[26].

وأمام ذلك، وجد الدائنون المصريون أنفسهم أمام طريقين للإفراج عن أموالهم المجمدة في بلجيكا: إما التواصل مع وزارة الخارجية المصرية لكي ترسل للمفوضية المصرية ببروكسل للتدخل للإفراج عن أموالهم المجمدة، إما التواصل مع المفوضية البلجيكية في القاهرة، لكي تطلب منها الإفراج عن الأموال المجمدة المستحقة للمصريين في بلجيكا أو عمل الحجر اللازم على المدينين لتحصيل هذه الأموال[27].

ونتيجة لذلك تواصلت الخارجية المصرية بمكتب البلاد المحتلة والخاضعة للرقابة (106 شارع محمد بك فريد . القاهرة) . المنشأة رقابته بمقتضى الأمر العسكري رقم (159) [28] ـ في هذا الشأن، والذي رأى بأنه يحسن بالدائنين التواصل رأسا بالبنك الصادر عليه الحكم لتصفية مثل هذه الموضوعات[29].

كذلك أودع بعض المصريين مبالغ مالية في البنك الأهلي البلجيكي وصندوق التوفير بمدينة أنفرس Anvers ببلجيكا في 13 أغسطس 1945[30]، وقد تركوا بلجيكا دون الحصـــول على أموالهم، وقد تقدموا بعد ذلك لوزارة الخارجية المصـــرية للمطالبة بهذه المبالغ عن طريق القنصـلية المصـرية الملكية بمدينة بروكسـل؛ نظرًا لاحتياجهم أشد الحاجة إلى هذه المبالغ[31].

جدول يوضح المبالغ التي أودعها بعض المصريين في البنك الأهلي البلجيكي وصندوق التوفير بمدينة أنفرس ببلجيكا بتاريخ 1945/8/13 ([32]).

الاسم	المبلغ	العملة	مكان الإيداع
محمـد راشد	20900	فرنك بلجيكي	خزينة التوفير بانفرس
	24500	فرنك بلجيكي	البنك الأهلي البلجكي
عيسى عبدالعاطي	20900	فرنك بلجيكي	خزينة التوفير بانفرس
	26000	فرنك بلجيكي	البنك الأهلي البلجيكي
عبدالعزيز عبدالرحمن	20900	فرنك بلجيكي	خزينة التوفير بانفرس
	9500	فرنك بلجيكي	البنك الأهلي البلجيكي

ومن خلال ما سبق يتضح أنه كانت هناك أموال مصرية مجمدة في بلجيكا منذ اشتعال الحرب العالمية الثانية، وما أن انتهت تلك الحرب حتى ظهرت أصوات مصرية تنادي بضرورة تدخل الحكومة المصرية للإفراج عنها.

وهنا رأت الحكومة المصرية ضرورة التواصل مع الحكومة البلجيكية بهدف الإفراج عن أموال المصريين المجمدة في بلجيكا. إذ اهتمت الحكومة المصرية بهذا الموضوع سواء عن طريق وزارة الخارجية المصرية وكذا القنصلية المصرية في بلجيكا[33]. وهو ما يوضح مدى اهتمام الحكومة المصرية بمساعدة أصحاب الأموال المجمدة في بلجيكا باستعادتها.

المباحثات المصرية البلجيكية للإفراج عن الأموال المجمدة:

اهتمت الحكومة المصرية ببحث مسألة تبادل الإفراج عن أموال المصريين المجمدة في بلجيكا، وأموال البلجيكيين المجمدة في مصر مع الحكومة البلجيكية[34]. خاصة بعد ما أنهى المرسوم المصري الملكي بقانون رقم 104 لسنة 1945[35] رقابة مكتب البلاد المحتلة والخاضعة للرقابة[36] المنشأة بمقتضى الأمر العسكري رقم (159) على الأموال الثابتة الموضوعة تحت إشرافه، وكذا الأموال المنقولة عدا ما في حيازته أو ما يديره مباشرة من نقود أو قيم منقولة، فلا يفرج عنها إلا بعد إبرام اتفاقات مع السلطات الأجنبية[37] المختصة[38].

ومن هذا المنطلق، عملت الحكومة المصرية على الاهتمام ببحث مسألة الإفراج عن أموال المصريين المجمدة في بلجيكا في ظل مطالب الكثير من المصريين بالإفراج عنها في ظل إقامتهم في مصر.

وقد قدمت وزارة المالية ـــ وكيل المالية آنذاك سامي راغب ـ مقترحًا بإنشاء مكتب في بلجيكا يقابله مكتب البلاد المحتلة في مصر، يتولى بحث الطلبات التي

تقدم إليه بالاتصال مع أصحاب الشأن، وتقوم لجنة مؤلفة من عضو من قبل الحكومة المصـــرية وآخر من قبل الحكومة البلجيكية للنظر في المنازعات والبت فيها، وإذا تم الاتفاق بين الطرفين تفرج عن الأموال المملوكة لصاحب الشأن[39].

تتعهد الحكومة البلجيكية بأن تعامل أموال المصريين الموجودة لديها، والتي تم التصرف فيها معاملة أموال رعاياها، وفقا لتصريح الدول المتحدة في 5 يناير 1943، كما تتعهد الحكومتان المصرية والبلجيكية باتخاذ الإجراءات اللازمة لتذليل الصعوبات القانونية التي أوجدتها الحرب، وخاصـــة إيقاف مدة[40] التقادم[41]. وقد وافق رئيس الوزراء إسـماعيل صـدقي[42] على هذه الأسـس في 22 فبراير 1946، وكلف وزارة الخارجية لاتخاذ الخطوات اللازمة لإبرام هذا الاتفاق[43].

كما أرســلت وزارة المالية إلى وزارة الخارجية في 12 مارس 1946 لبحث مسـألة الاتفاق المزمع عقده مع الحكومة البلجيكية طبقا لأحكام المرسـوم المصـري الملكي بقانون رقم (104) لسـنة 1945؛ لذا أرسـلت وزارة الخارجية إلى المفوضـية البلجيكية بالقاهرة مشـــروع الاتفاق، لأخذ رأي حكومتها فيه[44]. وهو ما يعكس مدى اهتمام الحكومة المصـرية لتسـهيل عملية الإفراج عن أموال المصـريين المجمدة لدى الدول الأجنبية.

وتنفيذا للمادة الثانية[45] من المرسـوم بقانون المتقدم الذكر، اتصـلت الحكومة البلجيكية بالحكومة المصـرية للوصـول إلى اتفاق بقصـد الإفراج عن أموال البلجيكيين الموجودة في مصـــر، وتألفت لهذا الغرض لجنة مثلت فيها وزارتا المالية والخارجية ومكتب البلاد المحتلة والخاضـعة للرقابة، وانتهت مباحثاتها بوضـع مشـروع الاتفاق والكتاب الملحق به[46].

أسس المشروع المصري لعقد اتفاق لتبادل الأموال المجمدة مع بلجيكا:

قدمت الحكومة المصرية إلى الحكومة البلجيكية مشروع اتفاق لتبادل الإفراج عن الأموال المجمدة بين البلدين، وتمثلت أهم الأسس التي قام عليها المشروع المصري فيما يأتي:

1. تسهيلا لتحصيل الديون المستحقة على مدينين مصريين أو بلجيكيين يقوم معهد النقد البلجيكي اللكسمبورجي باستلام الطلبات التي تقدم من الدائنين البلجيكيين وبإحالتها مشفوعة برأيه إلى مكتب البلاد المحتلة والخاضعة للرقابة بمصر، كما يقوم هذا المكتب الأخير بدوره بنفس المهمة بالنسبة للطلبات التي تقدم إليه من الدائنين المصريين الموجودين بمصر (مادة 4) ومتى تم الاتفاق بين الدائن والمدين يفرج عن الأموال حيث توجد (مادة 5).
2. يحول مكتب البلاد المحتلة بناء على طلب أصحاب الشأن المبالغ التي في حيازته لصالح بلجيكيين مقومة بالجنيه الإسترليني[47] لحساب البنك الأهلي البلجيكي طرف بنك إنجلترا، وكذلك تحول الحكومة البلجيكية بناء على طلب أصحاب الشأن المبالغ التي في حيازتها لصالح مصريين مقومة بالجنيه الإسترليني لحساب الحكومة المصرية. ويحدد مقدار تلك المبالغ على أساس السعر الرسمي للعملة في تاريخ ومكان الدفع على أن المبالغ المحصلة بغير الفرنك البلجيكي أو الجنيه الإسترليني أو الجنيه المصري تحول بالعملة التي حصلت بها تلك المبالغ (مادة 6).
3. لا تسري أحكام هذا الاتفاق على تركات الرعايا البلجيكيين الذين توفوا بعد إخضاع أموالهم ومصالحهم لأحكام الأمر العسكري رقم (159) وذلك ما لم يعين وكيل قانوني لتلك الأموال (مادة 9).

4. وافقت الحكومة المصـــرية على عدم الإفراج عن أموال البلجيكيين الذين تعينهم لها الحكومة البلجيكية، وعلى أن تخطر الحكومة البلجيكية عن الأموال التي أفرجت عنها قبل توقيع هذا الاتفاق (مادة 9).
5. الاتفاق على اســتخدام فائض مصــاريف الإدارة المحصــلة من الأموال البلجيكية لتعويض رعايا البلدين في حالة تعذر الحصـــول على ما هو مستحق لهم بسبب أعمار مدينتهم من ظروف الحرب على أن يسلم الباقي إن وجد إلى الحكومة البلجيكية (مادة 10).
6. يفرج عن الأموال الموجودة في بلجيكا والمملوكة لأشـــخاص مقيمين في مصــر، وذلك بناء على طلبهم على أن تقدم الطلبات الخاصــة بذلك إلى المودعة لديهم تلك الأموال مشـــفوعة بالمســـتندات والأوراق التي تثبت حقهم[48].

وافق مجلس الوزراء برئاســة محمود فهمي النقراشــي[49] في 22 يونيو 1947 على مشــروعي الاتفاق والكتاب الملحق به فيما يتعلق بالإفراج عن أموال المصــريين المجمدة في بلجيكا وأموال البلجيكيين المجمدة في مصر[50].

أما وجهة النظر البلجيكية في المشــروع المصــري، فقد انحصــرت في طلب إلغاء نص المادة التاسعة في مشروع الاتفاق المصري، كما طالبت أن يلحق بالاتفاق اتفاق آخر خاص بتنظيم طريقة الأفراج عن الأموال المجمدة[51]. وهو ما لاقى قبولا لدى الحكومة المصــرية[52]، حيث صــرحت للمفوضــية البلجيكية قبول التعديلات التي طلبتها الحكومة البلجيكية في مشروع الاتفاق المصري[53].

كما تضـمنت وجهة النظر البلجيكية بشـأن تيسـير عمليات الإفراج في بلجيكا عن أموال المقيمين في مصـــر. أن تحرر الأموال الموجودة في بلجيكـا والمملوكـة

لأشخاص مقيمين في مصر من قيود التجميد المفروضة على الأموال الأجنبية بناء على طلب أصحابها، على أن تقدم طلبات أصحاب الأموال إلى المودعة لديهم تلك الأموال مصحوبة بمستندات من مكتب البلاد المحتلة والخاضعة للرقابة توضح نوع الأموال وشخصية مالكها وجنسيته، وكذلك إثبات إقامته في مصر بتاريخ سابق على 10 مايو 1940، الذي بدأ فيه الغزو الألماني للأراضي البلجيكية، وهو ما لاقى تأييدا لدى الحكومة المصرية(54).

الاتفاق المصري البلجيكي يوليو 1947:

وقعت مصر وبلجيكا بالقاهرة في الأول من يوليو 1947 اتفاقًا بشأن تيسير عمليات الإفراج عن أموال البلجيكيين في مصر وأموال المصريين (الأرصدة المتجمدة) في بلجيكا، وردها إلى أصحابها(55).

وكان المستهدف والمقصود بالنسبة لمصر الأشخاص الطبيعيين والمعنويين(56) بغض النظر عن جنسيتهم، الذين أخضعت أموالهم وحقوقهم ومصالحهم لأحكام الأمر العسكري رقم (159) الصادر في 15 يوليو عام 1941، وللأحكام المعدلة له بسبب أنهم كانوا وقت احتلال بلجيكا موجودين في الأراضي البلجيكية أو كان مركز أعمالهم فيها (أي الرعايا البلجيكيين)(57).

أما بالنسبة لبلجيكا، فقد استهدف الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المصريين الجنسية أو الأجانب الذين أخضعت أموالهم وحقوقهم ومصالحهم في بلجيكا لأنظمة خاصة منذ 10 مايو 1940 بسبب وجودهم بمصر أو لوجود مركز أعمالهم فيها (أي الرعايا المصريين)(58).

وأوضح الاتفاق أن الأموال والحقوق والمصالح فيما يتعلق بمصر هي الأموال النقدية والقيم المنقولة التي كان يحوزها ويديرها مكتب البلاد المحتلة والخاضعة

للرقابة[59]، وفيما يتعلق ببلجيكا الأموال المستحقة للرعايا المصريين، والتي أخضعت للنظم الخاصة المنوه عنها سابقًا. كما أقر الاتفاق أن تمنح كل حكومة رعايا الحكومة الأخرى جميع المساعدات الممكنة ليتمكنوا من الاستدلال في أراضيها على أموالهم المنقولة وتسليمها إليهم[60].

ولتيسير تحصيل الديون المستحقة لرعايا أحد البلدين على رعايا البلد الآخر، يقوم معهد النقد البلجيكي اللكسمبورجي باستلام طلبات الدائنين البلجيكيين وإرسالها مشفوعة برأيه إلى مكتب البلاد المحتلة والخاضعة للرقابة، الذي يقوم من جانبه بإبلاغه موافقة المدينين المصريين أو ملاحظاتهم مشفوعة برأيه، وتلقى معهد النقد البلجيكي اللكسمبرجي من جهة أخرى طلبات الدائنين المصريين التي أرسلها إليه مكتب البلاد المحتلة والخاضعة للرقابة، كما اختص بإبلاغ هذا المكتب الأخير موافقة المدينين البلجيكيين أو ملاحظاتهم مشفوعة برأيه[61].

عُهد إلى مكتب البلاد المحتلة والخاضعة للرقابة بمباشرة نفس الاختصاصات في مصر. وبذلك كان معهد النقد البلجيكي اللكسمبورجي المراسل الوحيد في بلجيكا لمكتب البلاد المحتلة والخاضعة للرقابة، كما كان هذا المكتب الأخير المراسل الوحيد في مصر للمكتب البلجيكي[62]. وهكذا ما أن يتم الاتفاق بين الدائنين والمدنيين في كلا البلدين سيتم الإفراج عن أموالهم المجمدة[63].

وقد عدت المبالغ المدفوعة من المدينين سواء إلى مكتب البلاد المحتلة والخاضعة للرقابة أو إلى الهيئات المنشأة في بلجيكا مبرأة لذمتهم. وعند الإفراج عن المبالغ التي حاذها مكتب البلاد المحتلة الخاضعة للرقابة لحساب الرعايا البلجيكيين يتم تحويلها بالجنيه الإسترليني بناء على طلب أصحاب الشأن وسدادا لديونهم إلى لندن لحساب البنك الأهلي البلجيكي لدى بنك إنجلترا. وبالمثل فإنه عند الإفراج عن المبالغ المستحقة في بلجيكا إلى رعايا مصريين يمكن تحويلها بالجنيه الإسترليني بناء

على طلب أصحاب الشأن وسدادا لديونهم إلى لندن لحساب خاص بالحكومة المصرية[64].

وحدد سعر التعادل النقدي الدي طبق لتقدير قيمة الديون المحصلة في أراضي إحدى الدولتين المتعاقدتين على أساس سعر القطع الرسمي[65] المعمول به في مكان الدفع وتاريخه. أما عن المبالغ المدفوعة بعملة غير الفرنك البلجيكي والجنيه الإسترليني والجنيه المصري تحول بتلك العملة[66].

كما تضمن الاتفاق ضرورة معاملة الحكومة البلجيكية الرعايا المصريين معاملة لا تقل رعاية عن معاملتها للرعايا البلجيكيين فيما يتعلق بالأموال الموجودة في بلجيكا، وكذلك تعامل الحكومة المصرية الرعايا البلجيكيين معاملة لا تقل رعاية عن معاملتها للرعايا المصريين فيما يتعلق بالأموال الموجودة في مصر[67]. وتضمن الاتفاق أيضًا قيام الحكومة البلجيكية من جانبها بتقديم بيان عن أموال المصريين في بلجيكا، التي أخطر عنها معهد النقد البلجيكي اللكسمبرجي[68].

وقد طلب مكتب البلاد المحتلة والخاضعة للرقابة بالقاهرة نسخة من الاتفاق[69]، وهو ما وافقت عليه الحكومة المصرية[70]. وقد سجلت الحكومة البلجيكية لدى هيئة الأمم المتحدة الاتفاق طبقًا للمادة 102[71] من ميثاقها[72].

أثر الاتفاق على الإفراج عن أموال المصريين المجمدة في بلجيكا:

رأت الحكومة المصرية ضرورة الإعلان عن الاتفاق المصري البلجيكي بشأن شروط الإفراج عن أموال المصريين المجمدة في بلجيكا ليقف عليها أصحابها[73].

وما إن عقد الاتفاق حتى ظهرت أصوات مصرية تطالب بسندات قرض الحرب البلجيكي 1922/1921 التي تملكها. فقد تلقت وزارة الخارجية في نوفمبر 1947 من أحد المصريين الذين يملكون سندات هذا القرض ويدعى "نجيب جرجس

أفندي" – موظف بشركة اتحاد أتوبيس المحاسن والمنيا والبحيرة [74] – طلب بضرورة التدخل لمساعدته في الحصول على أمواله المجمدة في بلجيكا، والتي لم يحصل على أرباحها منذ عام 1939؛ وهو ما دفعها إلى التواصل بالمفوضية الملكية في بروكسل، والتي جاء ردها متضمنا شروط دفع كوبونات هذه السندات كما حددتها وزارة الخارجية والتجارة الخارجية البلجيكية[75].

وجدير بالذكر لم يتوقف الأمر عند مطالبة المصريين فحسب بضرورة الإفراج عن أموالهم المجمدة في بلجيكا، بل ظهرت أصـــوات أجنبية أخرى تنادي بذلك، فقد طالب اللورد أرمسـترونج Lord Armstrong السـفارة المصـرية في لندن بمسـاعدته بشأن الأسهم التي تركها في بلجيكا، والتي كانت مودعة في البنك الصناعي البلجيكي ببروكسل. ولكن وزارة المالية المصرية أجابت بأن هذه الأسهم لم تخضع لمكتب البلاد المحتلة؛ بسـبب أنها كانت موجودة بالخارج ومملوكة لشـخص غير موجود بمصـر، ولذلك لم يتناولها الاتفاق المصـري البلجيكي بشـأن الإفراج عن الأموال المجمدة بين البلدين[76].

على أية حال، أخطرت وزارة الخارجية والتجارة الخارجية للحكومة البلجيكية الحكومة المصـــرية في 16 يناير 1948، بأنه لا توجد من ناحيتها أي موانع فيما يتعلق بالتعامل في ســـندات القرض البلجيكي لعام 1922/1921، وكذا في قبض كوبونات[77] هذه السـندات إذا كانت مملوكة لرعايا الحكومة المصـرية، وقد اشـترطت الآتي:

1. أن يكونوا قد أعلنوا عنها في الحصر الذي تم عام 1947.
2. أن تكون ملكيتهم لهذه السندات صحيحة ومعتمدة.

3. أن يكونوا قدموا الإثبات بأن هذه السـندات كانت باسـتمرار من 10 مايو 1940 مملوكة لأشخاص لم يكونوا من رعايا الأعداء[78].

وقد وافقت الحكومة المصرية على هذه الشروط وأعلنتها، حتى يتسنى للرعايا المصـريين أصـحاب السـندات البلجيكية تقديمها للجهات المختصـة للمطالبة بها وتحصيلها[79].

وأمام ذلك، اقترحت المفوضـية البلجيكية بالقاهرة في يونيو 1948 الدخول في مباحثات مع السلطات المصـرية المختصـة لاسـتئناف التعامل من الناحية المالية في الأوراق المالية المحجوزة في أيدي بلجيكية، وفي الأوراق المالية المحجوزة في مصـر، كما أوضحت المفوضية شروط تحويل قيمة كوبونات هذه الأوراق ودفع ثمنها[80].

كما اهتم مكتب النقد البلجيكي اللوكسـمبرجي ببروكسـل بالإفراج عن أموال المصـريين المجمدة في بلجيكا، وقد صـرف هذا المكتب لبعض المصـريين (محمد راشـد، عيسـى عبدالعاطي، عبدالعزيز عبدالرحمن) 60% من القيمة[81] وفقًا للاتفاق الذي تم بين الحكومتين المصـرية والبلجيكية بشـأن الإفراج عن الأموال المودعة في كلا البلدين على أن يسدد الباقي في مدة أقصاها خمس سنوات[82]. وقد ظل لهم 40 % من القيمة مما جعلهم يطالبون الحكومة المصـرية في نوفمبر 1951 بضـرورة مساعدتهم لتحصيل هذه القيمة عن طريق القنصلية المصرية ببروكسل، وعادوا لتكرار طلبهم مرة أخرى في يناير 1952[83]. وهو ما دل على تمسك المصـريين باسـتكمال الإفراج عن أموالهم المجمدة في بلجيكا.

وهكذا اسـتمر ظهور أصـوات مصـرية في أوائل عام 1952 تطالب الحكومة المصـرية بالتدخل الرسـمي لاسـتعادة المبالغ المودعة في بلجيكا لذمتهم، والمطالبة بالإفراج عن الجزء الباقي منها طبقًا لاتفاق الإفراج عن الأموال المجمدة المعقود بين الحكومتين المصـرية والبلجيكية. وقد قامت وزارة الخارجية[84] بإحالة تلك المسـألة إلى

المراقبة العامة للحراسات بوزارة المالية للاختصاص مع تكليفها بالاتصال مع أصحاب الشأن مباشرة إن لزم الأمر[85]، لمساعدتهم في الإفراج عن باقي أموالهم المجمدة في بلجيكا.

ويمكن تفسير استمرار ظهور أصوات مصرية حتى عام 1952 تنادي باستكمال الإفراج عن أموال المصريين المجمدة في بلجيكا، بأن الاتفاق المصري البلجيكي قد أسهم في الإفراج عن جزء منها في السنوات التي تلت عقده، أما الباقي من هذه الأموال، فقد استحق على خمس سنوات – أي جزء منها كل عام – وقد استحقت خلال سنوات 1948، و1949، و1950، و 1951، و 1952. وقد سبق أن صرف لهم الجزء الذي أفرجت عنه الحكومة البلجيكية عن طريق القنصلية المصرية ببروكسل. وقد أفادت القنصلية آنذاك أن باقي المبالغ تستحق في المواعيد سالفة الذكر. لذا نادى أصحاب الأموال المجمدة بضرورة تدخل الحكومة المصرية لاتخاذ اللازم نحو صرف باقي المبالغ المستحقة لهم في عام 1952[86].

ومن خلال ما سبق، يتضح دور الاتفاق المصري البلجيكي عام 1947 في تشجيع الكثير من المصريين على المطالبة بأموالهم المجمدة في بلجيكا، ودور الحكومة المصرية في العمل على مساعدتهم في الحصول عليها، وإلزام المؤسسات المالية البلجيكية بالإفراج عن تلك الأموال طبقًا لاتفاق تبادل الإفراج عن الأموال المجمدة بين البلدين.

وجدير بالذكر استمر ظهور الأصوات المصرية التي نادت باستكمال الإفراج عن أموالها المجمدة في بلجيكا، حيث طالب بدوي مصطفى محمود "وكيل أشغال قضائية" في 5 أغسطس 1954 نيابة عن ثلاثة مصريين هم "محمد راشد، عيسى عبدالعاطي، عبدالعزيز عبدالرحمن" كان لهم مبالغ مودعة ببلجيكا في "البنك الأهلي ببروكسل وصندوق التوفير بأنفرس" بتدخل وزارة الخارجية المصرية لاستعادة حقوقهم

واستكمال الإفراج عن أموالهم المجمدة [87]. وهو ما دل دلالة واضحة على عدم التزام المدينين البلجيكيين بالوفاء بالتزاماتهم للدائنين المصـــريين في ظل الاتفاق المصـــري البلجيكي عام 1947.

الخاتمة

من خلال البحث يمكن استنتاج الآتي:

- أدى اشتعال الحرب العالمية الثانية إلى تجميد أموال الكثير من المصريين في بلجيكا، وما أن انتهت الحرب حتى ظهرت أصوات مصرية تنادي بالإفراج عن أموالها المجمدة، وطالبت الحكومة المصرية لمساعدتهم في الإفراج عنها.
- تمسكت مصر بحقها في الإفراج عن الأرصدة المجمدة في بلجيكا، وهو ما أدى إلى توقيع اتفاق تبادل الإفراج عن الأموال المجمدة بين الجانبين في عام 1947.
- اهتمت الحكومة المصرية بتسهيل عملية الإفراج عن أموال المصريين المجمدة لدى الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، ويعد الإفراج عن أموال المصريين المجمدة في بلجيكا خير نموذج على ذلك.
- كان اتفاق تبادل الإفراج عن الأموال المجمدة بين مصر وبلجيكا في أول يوليو 1947 بمثابة نقطة تحول في مساعدة الكثير من المصريين في الإفراج عن جزء كبير من أموالهم المجمدة في بلجيكا.
- وافقت الحكومة البلجيكية بموجب الاتفاق المصري البلجيكي 1947 على الإفراج عن أموال المصريين المجمدة في بلجيكا خلال خمس سنوات تنتهي بعام 1952.
- ظهرت أصوات مصرية بعد عام 1952 تطالب باستكمال الإفراج عن باقي أموالهم المجمدة؛ نظرًا لعدم التزام المدينين البلجيكيين بالوفاء بالتزاماتهم للدائنين المصريين.

الملاحق

ملحق رقم (1)

وثيقة توضح: المبالغ التي أودعها بعض المصريين في البنك الأهلي البلجيكي وصندوق التوفير بمدينة أنفرس ببلجيكا بتاريخ 1945/8/13.

حضرة صاحب العزة

مدير الادارة القنصلية بوزارة الخارجية المصرية

بالقاهرة

الموضوع ٪ المبالغ المودعة ببلجيكا باسم محمد راشد وعيسى عبد العاطى وعبد العزيز عبد الرحمن فى البنك الاهلى البلجيكى وصندوق التوفير رقم ـ ١ ـ ٢٧/٤

يتشرف بتقديمه لعزتكم محمد محمد شهاب وكيل مكتب الاستاذ شارل ياغوس المحامى ببورسعيد عن محمد راشد وعيسى عبد العاطى وعبد العزيز عبد الرحمن بعرض الاتى ٪

بعد التحية

الموضـــــــوع

سبق ان اودع المذكورين المبالغ الاتية بعد فى البنك الاهلى البلجيكى وصندوق التوفير بمدينة انفرس ببلجيكا وقد ترك المذكورين ببلجيكا دون الحصول على اموالهم وقد تقدموا بعد ذلك للوزارة للمطالبة بهذه المبالغ عن طريق القنصلية المصرية الملكية بمدينة بروكسل • وقد خصص لهذا الموضوع دوسيه خاص بهم بالوزارة وكذا بالقنصلية وبمكتب النقد البلجيكى البلوكسيرجى ببروكسل • وقد صرف هذا المكتب لهم ٦٠ ٪ من القيمة وفقا للاتفاق الذى تم بين الحكومتين المصرية والبلجيكية بشأن الافراج عن الاموال المودعة فى كلا البلدين على ان يسدد الباقى فى مدة اقصاها خمس سنوات

وقد ظل لهم ٤٠ ٪ من القيمة مما اضطرنى الى تقديم هذا الطلب راجيا اتخاذ الاجراءات نحو تحصيل هذه القيمة عن طريق القنصلية المصرية ببروكسل واخطارنا بما يتم • كما سبق ان تقدمت بطلب مماثل سابق بتاريخ ١٩٥١/١١/٢٦ ووصلنى ردكم فى ١٩٥١/١/١٠ بطلب المستندات والبيانات علما بان هذه البيانات وصور المستندات موجودة بدوسيه المذكورين

وقد كانت المبالغ التى اودعها كل منهم كالاتى ٪

محمد راشـــد	٢٠٩٠٠	فرنك بلجيكى بخزينة التوفير بانفرس
	٢٤٥٠٠	" " بالبنك الاهلى بهـــا
عيسى عبد العاطى	٢٠٩٠٠	" " بخزينة التوفير بانفرس
	٢٦٠٠٠	" " بالبنك الاهلى بهـــا
عبد العزيز عبدالرحمن	٢٠٩٠٠	" " بخزينة التوفير بانفرس
	١٩٥٠٠	" " بالبنـك الاهلى بهـــا

وتاريخ الايداع ١٩٤٥/٨/١٣

ونظرا لاحتياج موكلى المذكورين اشد الحاجة الى هذه المبالغ فارجو التفضل باتخاذ الاجراءات السريعة نحو تحصيلها

وتفضلوا عزتكم بقبول فائق الاحترام • وكيل الاليه

١٩٥٢/١/١٦

(1)

(1) دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، محفظة 133، ملف 9، المبالغ المودعة ببلجيكا باسم محمد راشد وعيسى عبدالعاطي وعبدالعزيز عبدالرحمن في البنك الأهلي البلجيكي وصندوق التوفير، بورسعيد، 16 يناير 1952، الكود الأرشيفي (014209 ـ 0078).

ملحق (2)

وثيقة توضح: ظهور أصوات مصرية تطالب بسندات قرض الحرب البلجيكي 1922/1921 التي تملكها في عام 1947.

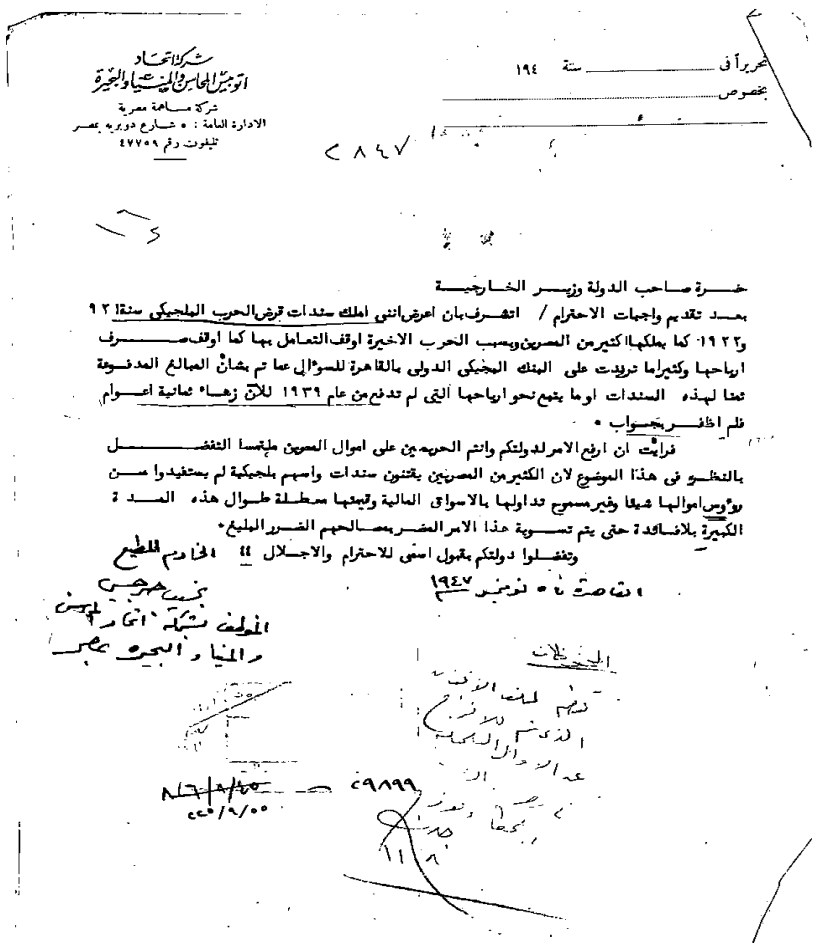

شركة الاتحاد
اتوبيس المحاجر والمياه والجيزة
شركة مساهمة مصرية
الادارة العامة : ٥ شارع دوريه بمصر
تليفون رقم ٤٧٧٥٩

تحريراً في ستة ١٩٤
بخصوص

٢٨٤٧

حضرة صاحب الدولة وزير الخارجية

بعد تقديم واجمات الاحترام / اتشرف بان اعرض انني املك سندات قرض الحرب البلجيكي سنة ١٩٢٢ و١٩٢١ كما يملكها اكثير من المصريين وبسبب الحرب الاخيرة اوقف التعامل بها كما اوقف صرف ارباحها وكثيرا ما تردت على البنك البلجيكي الدولي بالقاهرة للسؤال عما تم بشان المبالغ المدفوعة تعدا لهذه السندات اوما يقوم نحو ارباحها التي لم تدفع من عام ١٩٣٩ للآن زهاء ثمانية اعوام فلم اظفر بجواب ٠

فرايت ان ارفع الامر لدولتكم وانتم الحريصين على اموال المصريين ملتمسا التفضل بالنظر في هذا الموضوع لان الكثير من المصريين يقتنون سندات واسهم بلجيكية لم يستفيدوا من رؤوس اموالها شيئا وغير مسموح تداولها بالاسواق العالمية وقيمتها مسطلة طوال هذه المدة الكبيرة بلافائدة حتى يتم تسوية هذا الامر المضر بمصالحهم الضرر المليغ٠

وتفضلوا دولتكم بقبول اسمى للاحترام والاجلال ٤٤ الخادم المطيع

١٠ نوفمبر ١٩٤٧

(2)

(2) دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، محفظة 134، ملف 1، سندات قرض الحرب البلجيكي 1922/1921، 5 نوفمبر 1947. الكود الأرشيفي (014210 ـ 0078).

ملحق (3)

وثيقة توضح: مطالبة مكتب البلاد المحتلة والخاضعة للرقابة بالقاهرة نسخة من اتفاقيات الإفراج عن الأموال المجمدة المبرمة بين مصر وكل من فرنسا وبلجيكا وهولانده.

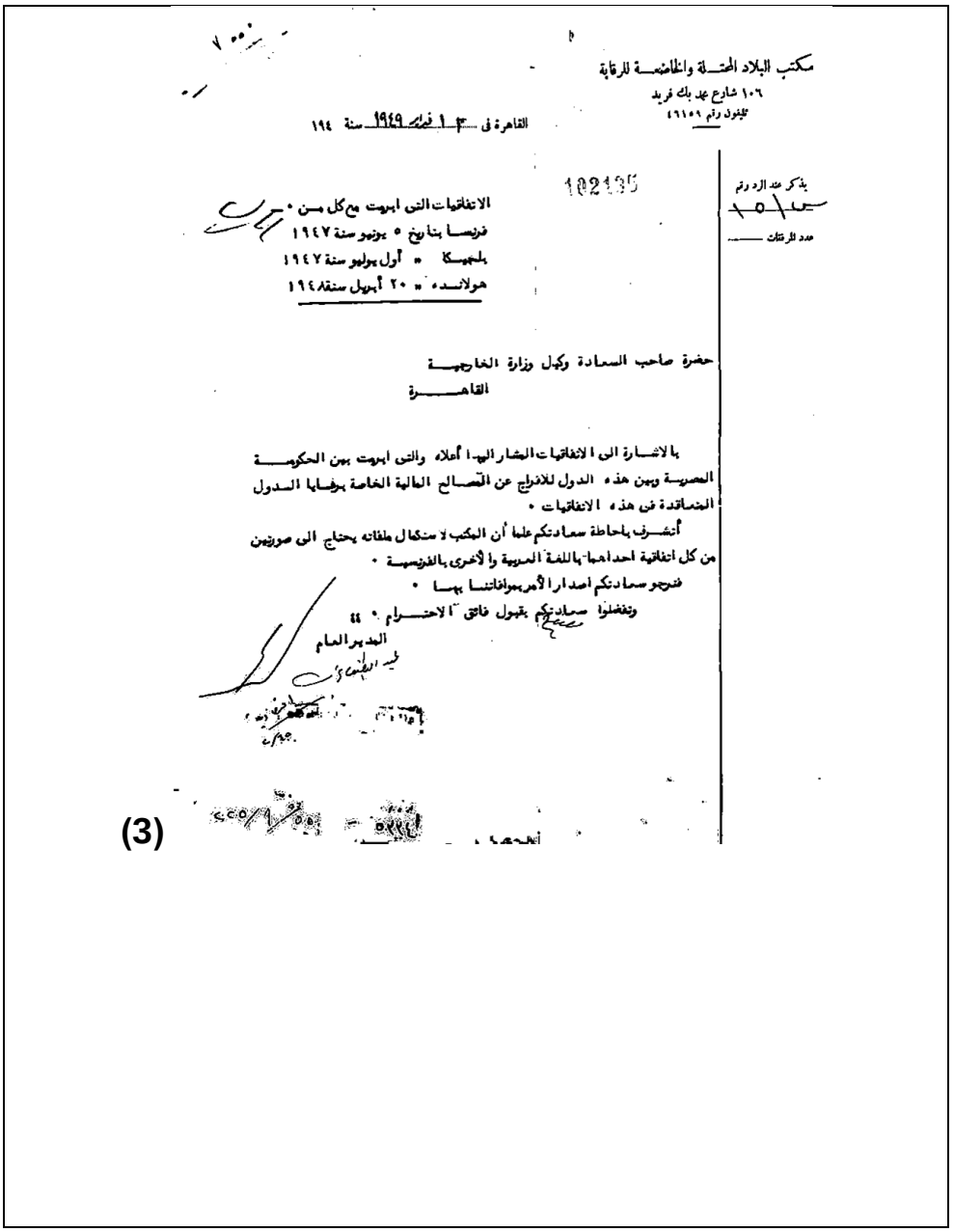

مكتب البلاد المحتلة والخاضعة للرقابة
١٠٦ شارع عبد الله فريد
تليفون رقم ٤٦١٥٩

القاهرة فى ١٣ فبراير ١٩٤٩ سنة ١٩٤

يذكر عند الرد رقم
٢٥٨
عدد المرفقات

١٩٢١٣٥

الاتفاقيات التى ابرمت مع كل من :-
فرنسا بتاريخ ٥ يوليو سنة ١٩٤٧
بلجيكا « أول يوليو سنة ١٩٤٧
هولانده « ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٨

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية
القاهرة

بالاشارة الى الاتفاقيات المشار اليها أعلاه والتى ابرمت بين الحكومة المصرية وبين هذه الدول للافراج عن الحسابات العالقة الخاصة برعايا الدول المتعاقدة فى هذه الاتفاقيات .

أتشرف بملاحظة سعادتكم علما أن المكتب لا يستكمل ملفاته يحتاج الى صورتين من كل اتفاقية احداهما باللغة العربية والأخرى بالفرنسية .

فنرجو سعادتكم اصدار الأمر بموافاتنا بهما .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام . ،،

المدير العام

(3)

(3) دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، محفظة 134، ملف 2، بشأن طلب الحصول على نسخة من اتفاقيات الإفراج عن الأموال المجمدة المبرمة بين مصر وكل من فرنسا وبلجيكا وهولانده، 13 فبراير 1949، الكود الأرشيفي (014211 ـ 0078).

ملحق (4)

وثيقة توضح: اقترح المفوضية البلجيكية بالقاهرة في يونيو 1948 الدخول في مباحثات مع السلطات المصرية المختصة لاستئناف التعامل من الناحية المالية في الأوراق المالية المحجوزة في أيدي بلجيكية، وفي الأوراق المالية المحجوزة في مصر.

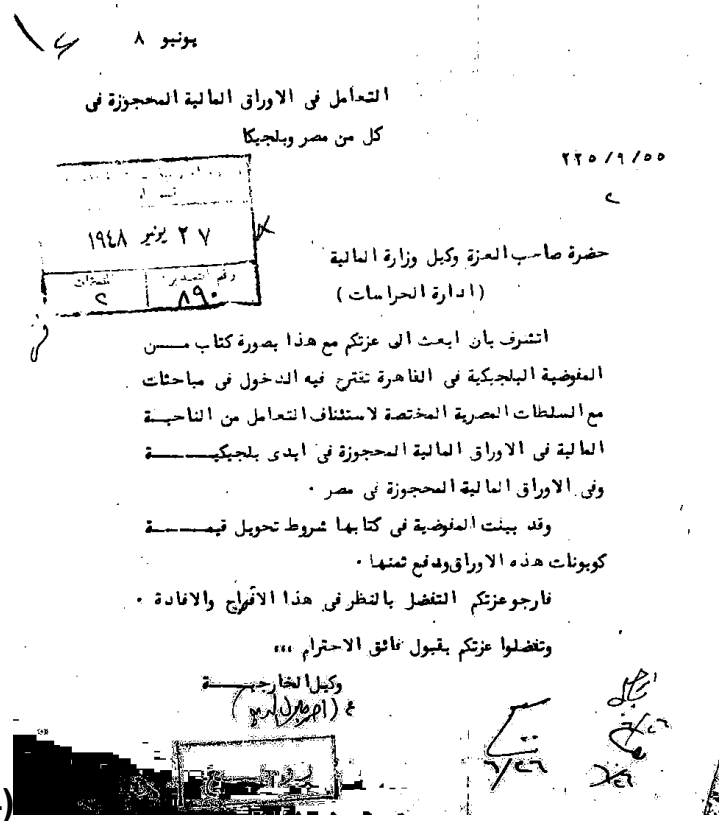

٨ يونيو

التعامل فى الاوراق المالية المحجوزة فى
كل من مصر وبلجيكا

٢٢٥/٩/٥٥

٢٧ يونيو ١٩٤٨
رقم التصدير ٨٩٠

حضرة صاحب العزة وكيل وزارة المالية
(ادارة الحراسات)

اتشرف بان ابعث الى عزتكم مع هذا بصورة كتاب من المفوضية البلجيكية فى القاهرة تقترح فيه الدخول فى مباحثات مع السلطات المصرية المختصة لاستئناف التعامل من الناحية المالية فى الاوراق المالية المحجوزة فى ايدى بلجيكية وفى الاوراق المالية المحجوزة فى مصر .

وقد بينت المفوضية فى كتابها شروط تحويل قيمة كوبونات هذه الاوراق ودفع ثمنها .

فارجو عزتكم التفضل بالنظر فى هذا الاقتراح والافادة .

وتفضلوا عزتكم بقبول فائق الاحترام ...

وكيل الخارجية

(4)

(4) دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، محفظة 134، ملف 1، التعامل في الأوراق المالية المحجوزة في كل من مصر وبلجيكا، 27 يونيو 1947. الكود الأرشيفي (014210 ـ 0078).

ملحق (5)

جزء من الاتفاق المصري البلجيكي أول يوليو 1947

PROJET

A C C O R D

E N T R E

LE GOUVERNEMENT BELGE

ET

LE GOUVERNEMENT ROYAL D'EGYPTE.

Le Gouvernement Belge et le Gouvernement Royal d'Egypte désireux de faciliter par un accord l'achèvement des opérations de déblocage et de restitution des avoirs belges en Egypte et des avoirs égyptiens en Belgique :

Sont convenus de ce qui suit :

ARTICLE 1.

Le présent accord vise, en ce qui concerne l'Egypte, les personnes physiques et morales, quelle que soit leur nationalité et dont les biens, droits et intérêts ont été soumis aux dispositions de la Proclamation militaire N° 159 en date du 15 Juillet 1941 et des textes qui l'ont modifiés parce que, pendant l'Occupation de la Belgique, elles se trouvaient en territoire belge ou y avaient le siège de leurs activités. Ces personnes sont désignées dans le présent accord par l'expression " ressortissants belges. "

Le présent accord vise, en ce qui concerne la Belgique, les personnes physiques ou morales de nationalité égyptienne ou étrangère ayant leur résidence ou le siège de leurs activités en Egypte, dont les biens, droits et intérêts ont été soumis en Belgique à des mesures de réquisition depuis le 10 Mai 1940. Ces personnes sont désignées dans le présent accord par l'expression " ressortissants égyptiens. "

ARTICLE 2.

Les biens, droits et intérêts visés dans le présent accord, sont, pour l'Egypte, les fonds liquides et les valeurs mobilières détenus et gérés par l'Office des Territoires Occupés ou Contrôlés, et, pour la Belgique, les sommes dues à des ressortissants égyptiens et qui ont été soumises aux mesures visées à l'article précédent.

(5)

(5) Accord enter le gouvernement Belge et le gouvernement Royal d' Egypte, le 1947.

– نقلا عن: دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، محفظة 134، ملف 1، اتفاق ميثاق تسوية المبالغ المستحقة للرعايا المصريين في بلجيكا والمبالغ المستحقة للرعايا البلجيكيين في مصر، 1 يوليو 1947، الكود الأرشيفي (0078 ـ 014210).

الحواشي

(1) معجم المعاني الجامع، معجم عربي عربي، تعريف و معنى تجميد الأموال، تم الاطلاع بتاريخ 23 / 6 /2023. https://www.almaany.com

وراجع أيضًا/ https://ontology.birzeit.edu

([2]) عبد العزيز بن نايف العريعر، معنى تجميد الأموال، الاقتصادية (جريدة العرب الاقتصادية الدولية)، 7 مارس 2011. تم الاطلاع بتاريخ 23 / 6 / 2023.

https://www.aleqt.com/2011/03/07/article_511997.html

([3]) تقع بلجيكا شمال غرب أوروبا، تحدها شمالاً هولندا، وشرقًا لوكسمبرج وألمانيا، وجنوبًا فرنسا، وغربًا بحر الشمال. تبلغ مساحتها 30,513 كلم مربعًا، عاصمتها بروكسل، واللغتان الرسميتان هما الفلامندية (إحدى اللهجات الهولندية) في الشمال، والفرنسية في الجنوب. لمزيد من التفاصيل/ عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، جـ1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994، ص ص 551 – 555.

([4]) لعبت بلجيكا دورًا كبيرًا في التاريخ الأوروبي بما لا يتناسب تمامًا مع حجمها وأهميتها السياسية، فقد كانت سببًا للعديد من الحروب سواء المحلية والدولية، وعلى أرضها تم تحديد مصير أوروبا في كثير من الأحيان، وقد قال عنها بونابرت "ساحة معركة أوروبا"، نتيجة لموقعها الجغرافي بين مجموعة من القوى المتعادية، إلى جانب أهميتها الاقتصادية الكبيرة.

SCHAPIRO, J. SALWYN, The Belgian political situation, Proceedings of the American Political Science Association , 1912, Vol. 9, Ninth Annual Meeting (1912), p. 183.

([5]) غزت ألمانيا بلجيكا في أغسطس 1914، وهو ما دفعها إلى الاستنجاد ببريطانيا وفرنسا للتصدي لألمانيا؛ ونتيجة لذلك دارت معارك طاحنة على الأراضي البلجيكية، نجحت خلالها ألمانيا في اكتساح بلجيكا، وسقطت بروكسل في 20 أغسطس تحت سيطرة الألمان، وما أن انقضى الأسبوع الثالث من بداية الحرب حتى أصبح الجزء الأكبر من بلجيكا تحت سيطرة الألمان، الذين فرضوا الأحكام العسكرية الصارمة في البلاد، واستمر الأمر على ذلك حتى بدأت قوات الوفاق في سبتمبر 1918 عملية تحرير بلجيكا، خاصة بعد أن توالت الهزائم على القوات الألمانية. مما دفع ألمانيا إلى عقد هدنة حربية وقعت في 11 نوفمبر 1918، والتي أنهت الحرب العالمية الأولى، باستسلام الألمان وانتصار دول الوفاق، وهو ما استقبله الشعب البلجيكي بالابتهاج. وإن كانت قد أنزلت الخسائر بكل من الظافر والمنهزم بما لا يتناسب نهائيًّا مع قيمة المسائل المتنازع عليها. راجع/ هـ. أ. ل. فشر، تاريخ أوربا في العصر الحديث (1789–

1950) تعريب/ أحمد نجيب هاشم، ووديع الضبع، ط7، دار المعارف، القاهرة، 1976، ص ص 494 – 500. وعن تحرير بلجيكا في الحرب العالمية الأولى. نفسه، ص ص 533 – 538.

- NEW YORK TIMES, They're Freeing Belgium! They're Moving on Brussels!: Allied Armies, Oct 20, 1918, p.40.

وراجع أيضا/ هـ. ج. ولز، موجز تاريخ العالم، ت/ عبدالعزيز توفيق جاويد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2002، ص 351.

([6]) أرسلت مصر في سبتمبر من عام ١٩١٨، أكثر من ٥٠٠ ألف فرنك فرنسي لإنقاذ الشعب البلجيكي من الفقر ومرض السل، بل استمرت مصر في إرسال المزيد من الأموال، وبعثت جلالة الملكة إليزابيث Elisabeth ، ملكة بلجيكا ـــ زوجة الملك ألبير الأول ـ برسالة بخط يدها تعرب فيها عن عظيم كرم الشعب المصري، وما قدمه للشعب البلجيكي خلال الحرب العالمية الأولى، وهو ما يستوجب على الشعب البلجيكي أن يرد الجميل للشعب المصري الكريم، إذا احتاجت مصر لبلجيكا في يوم من الأيام. أما سكرتيرة جلالة ملكة بلجيكا فبعثت هي الأخرى بخطاب شكر على إنقاذ مصر للشعب البلجيكي معلنةً عن أن بلجيكا ستدون هذا العمل الجليل في الكتاب الذهبي لها ليعلم العالم من كان يساند بلجيكا، وأوضحت في رسالتها عن أنه تم تقسيم هذه الأموال إلى ثلاثة أقسام منها ١٦٥ ألف فرنك لحساب الملكة الشخصي باعتبارها رئيسة الممرضات وللإنفاق منها على تمريض ضحايا الحرب العالمية الأولى، ومنها ٢٥٠ ألف فرنك لشراء الغذاء الكافي للجنود، و١٥٠ ألف فرنك لشراء ملابس عسكرية للجنود في الشتاء. راجع/ اللطائف المصورة "النسخة الإلكترونية الحديثة": معونة مصر إلى بلجيكا 1918، 15 ديسمبر 2014. تم الاطلاع بتاريخ 28 /3 / 2023.

http://www.allataif.com/2014/12/Egypt-aid-to-Belgium-1918.html

(7) Tato, María Inés, Revival After the Great War , An Argentine Witness of the Occupation and Reconstruction of Belgium The Writings of Roberto J. Payró (1918-1922), Leuven University Press, 2020, p.p. 258 -259.

([8]) شهدت بلجيكا في ظل الاحتلال الألماني (1914 . 1918) أسوأ مظاهر الاستغلال الاقتصادي والبشري، حيث تم إهدار الاحتياطات النقدية البلجيكية بشكل كبير، والتي كانت متوفرة في نهاية يوليو وبداية أغسطس 1914 ـــ أي في بداية الحرب ـــ وفي وقت لاحق وضعت البنوك البلجيكية تحت السيطرة الألمانية. ومنذ أكتوبر 1915 بدأ الألمان تجنيد العمال البلجيكيين للعمل داخل الجيش الألماني في بلجيكا، وفي أكتوبر 1916 لجأ الألمان إلى الترحيل القسري للبلجيكيين للعمل في ألمانيا، كذلك أستغل الألمان الآلات البلجيكية والمواد الخام، وقد تم مصادرة الكثير منها دون تعويض أو بتعويض لا قيمة له.

وبالإضافة إلى ذلك كان هناك النهب المستشري من قبل الضباط والرجال الألمان في الأراضي البلجيكية. راجع/

- BERNARD A. COOK: Belgium a History, New York, 2002., p.p. 106 - 107.

(9) Davis, Joseph S., Economic and Financial Progress in Europe, 1923-24, The Review of Economics and Statistics , Jul., 1924, Vol. 6, No. 3 (Jul., 1924), p. 207.

(10) شهد عام 1923 انخفاضا تدريجيا في المركز المالي والنقدي ـــــــ أي المتعلق بالإيرادات الحكومية خاصة الضرائب ـــ لدى الحكومة البلجيكية، وعاني الفرنك البلجيكي من انخفاض حاد في وقت مبكر من عام 1924، خاصة وأن بلجيكا كانت لا تزال تتعافى من الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الأولى.

- Ibid, p. 207.

(11) دار الوثائق القومية، مجلس النظار والوزراء، ملف 2، وحدة التخزين 49، مخزن 2، تذمر العمال في بلجيكا من انقاص معاشاتهم وإعاناتهم، 10 مارس 1935. الكود الأرشيفي (0075 –050638).

(12) سند Bond/Bon/Obligation: صك يصدره شخص من أشخاص القانون العام (كالدولة أو الهيئات المحلية) أو شركة مساهمة للاقتراض من المصارف أو من غيرها من أصحاب الأموال، وهو يمثل دينًا على الجهة المقترضة، وحقا للجهة المقرضة. وتلجأ الدولة (أو الهيئات المحلية) للاقتراض العام عندما تكون الميزانية العامة في حالة عجز، أي عندما لا تكف الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة. ومن الوسائل التي تقترض بها عندئذ إصدار سندات للاكتتاب العام. ويحدد تاريخ سداد قيمة هذه السندات العامة، كما يحصل المكتتبون فيها على فائدة ثابتة طوال حياة السند، ويعد صاحب السند دائناً، وهو يحصل على فائدة ثابتة ومحددة سلفا، وله الحق في استرداد قيمة السند في الموعد المحدد فيه. والسندات الحكومية هي نوع من الاستثمار القائم على الديون، حيث تقوم بإقراض المال إلى الحكومة مقابل معدل فائدة متفق عليه. تستخدمها الحكومات لجمع الأموال التي يمكن إنفاقها على البنية التحتية أو المشاريع الجديدة، ويمكن للمستثمرين استخدامها للحصول على عوائد محددة يتم دفعها على فترات منتظمة. وعندما تريد الحكومة إصدار سندات، فإنها تفعل ذلك عادةً عن طريق مزاد سندات،

حيث يتم شراء السندات من قِبل البنوك أو المؤسسات المالية الكبرى. ستقوم هذه المؤسسات بعد ذلك ببيع السندات، في كثير من الأحيان للبنوك الأخرى والمستثمرين الأفراد. راجع/ عبد الوهاب الكيالي: مرجع سابق، جـ 3، ص 240. وراجع أيضا/ تم الاطلاع بتاريخ 2023/5/10.

https://www.ig.com/ar-ae/bonds/what-are-government-bonds

(13) https://www.ig.com/ar-ae/bonds/what-are-government-bonds

تم الاطلاع بتاريخ 5/10 / 2023.

(14) أصـــبحت بلجيكا ميدانًا للمعارك في الحرب العالمية الثانية (1939- 1945)، بعد أن اجتاحتها القوات الألمانية في 10 مايو عام 1940م، وكان ملكها قد اسـتنجد ببريطانيا وفرنسـا، ولكنهما فشـلا في التصـدي للقوات الألمانية، مما دفع الجيش البلجيكي للاسـتسـلام في 28 مايو 1940، ووقعت بلجيكا تحت الاحتلال الألماني، إلى أن تم تحريرها من قبل القوات البريطانية بالاشتراك مع القوات الأمريكية في سبتمبر 1944، وقد سببت الحرب دمارًا ماديًّا فيها. لمزيد من التفاصـــيل راجع/ نخبة من القادة العســكريين الفرنســيين، 2194 يومًا من أيام الحرب العالمية الثانية – يوميات معززة بالصور والوثائق السرية، جـ 1، ط1، ترجمة/ الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1994، ص ص 49 – 58؛ هـــ. أ. ل. فشر، مرجع سابق، ص ص 671 – 672.؛
- NEW YORK TIMES, The International Situation, May 10, 1940, p. 1.,and, NEW YORK TIMES, Brussels is Raided, May 10, 1940, p.1

وراجع أيضا/ نخبة من القادة العسكريين الفرنسيين، مرجع سابق، جـــ 2، ص، ص 665، 668؛ ا. ج. جرانت، وهارولد تمبرلى، أوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين (1789–1950)، جـــ2، ت/ محمد على أبو درة ولويس إسكندر، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1967، ص 530.

- NEW YORK TIMES, War News Summarized, Sep 5, 1944, p.1.

(15) بدأت البنوك التجارية الأجنبية العمل في مصـــر في شـــكل فروع لبنوك أجنبية مراكزها خارج مصر، واستمرت على ذلك مع بعض التغيرات الشكلية لعدد منها، وهي تحول بعض البنوك إلى شـركات مسـاهمة مصـرية، ولم يكن معنى تحولها إلى بنوك مسـاهمة مصـرية أنها أصـبحت مصـــرية، بل هذا التحول لم يكن ســوى تغيير في الشـــكل القانوني فقط لهذه البنوك، ولم تأخذ البنوك الأجنبية من مصـريتها بهذا التحول إلا كلمة شـركة مسـاهمة مصـرية فقط. وهكذا، فإن البنك على الرغم من أنه شـركة مسـاهمة مصـرية فإنه أجنبي في رأسـماله وإدارته، ويمكن رؤية ذلك في "البنك البلجيكي والدولي بمصـر" الذي أعيد تأسـيسـه في سـنة 1929 في شـكل شـركة

مساهمة مصرية. وكان البنك مرتبط في مصالحه بتحقيق الربح لمساهميه في بلجيكا، فهو يعمل ويربح في مصر ثم يحول أرباحه إلى خارج مصر، ليستفيد منها أصحابه من المؤسسين والمساهمين، فهو أذن أجنبي صرف في رأسماله وإدارته واتجهاته. ومصر فقط مركز نشاطه التي تأتيه بالربح والخير الوفير. راجع/ نبيل عبدالحميد سيد أحمد، النشاط الاقتصادي للأجانب وأثره في المجتمع المصري من سنة 1922 إلى سنة 1952، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1982، ص 297.

(16) كان البنك البلجيكي والدولي بمصر من أنشط البنوك الأجنبية العاملة في مصر، ويرجع تأسيسه في مصر إلى سنة 1912، وما لبث أن أعاد تأسيس نفسه في سنة 1929 في شكل شركة مساهمة مصرية، وهذه الشركة تكونت في بروكسل واتخذت من القطر المصري مركزا لنشاطها وجميع مساهميها من البلجيكيين، ويتكون هؤلاء المساهمون من بنكين بلجيكيين وشركات مالية وصناعية بلجيكية وشركتين بلجيكيتين أخريين للسكك الحديدية، كما ساهم في التأسيس أيضا البارون البلجيكي ادوارد أمبان Édouard Empain بنسبة كبيرة من رأس المال، وساهم بالإضافة إلى هذه البنوك والشركات البلجيكية بنك سويسري، هو البنك التجاري ببال نسبة كبيرة من رأس المال أيضًا، وبلغ رأس مال البنك المكتتب به فعلا من هؤلاء المؤسسين عند التأسيس 500,000 ج.م، واتخذ البنك لنفسه في بداية تأسيسه مركزا رئيسيا لإدارته في مدينة القاهرة، ثم اتبعه بفرعين في الإسكندرية، وفرعين آخرين في شبرا ومصر الجديدة، وكان من الطبيعي أن يدير هذا البنك وفروعه بمصر مديرون بلجيكيون بمساعدة أجاب من جنسيات أجنبية أخرى بريطانية وإيطالية وسويسرية، وغير ذلك بالإضافة إلى أن البنك عمل على توظيف بعض المصريين في وظائفه، كما أدخل بعضًا منهم أيضًا في مجلس إدارته بناء على قانون الشركات في سنة 1947. نبيل عبدالحميد سيد أحمد، مرجع سابق، ص ص 289 .290.

(17) دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، محفظة 134، ملف 1، سندات قرض الحرب البلجيكي1922/1921، 5 نوفمبر 1947. الكود الأرشيفي (014210 ـ 0078).

(18) دار الوثائق القومية، مجلس النظار والوزراء، ملف 2، وحدة التخزين 28، مخزن 2، مذكرة خاصة بصعوبات تحويل العملات بين مصر وبلجيكا وأثر ذلك على موظفي الحكومة السابقين من ذوي الجنسية البلجيكية، 31 يناير 1949. الكود الأرشيفي (049617– 0075).

(19) دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، محفظة 134، ملف 1، سـندات قرض الحرب البلجيكي 1922/1921، مصدر سابق.

(20) دار الوثائق القومية، أرشيف البلدان (عواصم الدول)، بلجيكا ـــــ بروكسل، فيلم 89، محفظة 134، تقارير سرية واردة من المفوضية الملكية المصرية ببروكسل، حديث مع سكرتير عام وزارة الخارجية البلجيكية، 9 فبراير 1946.

(21) دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، محفظة 134، ملف 1، المبلغ المطلوب من البنك البلجيكي للخارج، الفيوم، 11 يناير 1947.

(22) انتقلت ملكية "البنك البلجيكي والدولي بمصر" إلى الدولة (الجمهورية العربية المتحدة) بموجب القانون رقم 288 لسـنة 1960، والذي قرر اعتباره مؤسـسـة عامة وتنتقل ملكيته إلى الدولة، وتتحول أسهم البنك إلى سندات إسمية على الدولة لمدة اثنتي عشرة سنة، وبفائدة قدرها 5% سنويًا. وظل البنك مسجلا كبنك تجاري، وزاول دون أي قيد جميع العمليات المصرفية العادية. لمزيد من التفاصيل راجع/ الوقائع المصرية (الجريدة الرسمية)، قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة، القانون رقم 288 لسنة 1960، العدد "تابع"، أول ديسمبر سنة 1960، ص 2137.

(23) بدأت المحاكم المختلطة في عهد الخديوي إسماعيل في 28 يونيو 1875. وكانت بمثابة شبه محاكم أجنبية لها سلطة الفصل في جميع المنازعات التي تمس أي صالح أجنبي، وجعل غالبية القضاة ورآسة الجلسات للقضاة الأجانب، وشاركت المحاكم المختلطة الحكومة في سلطة التشريع، وسلبت منها هذه السلطة بالنسبة للأجانب. وقد انتهى أجلها في 15 أكتوبر 1949، وانتقلت سلطتها إلى المحاكم الوطنية، "وهو يوم مشهود من أيام مصر الخالدة، إذ ظفرت فيه باكتمال سيادتها القضائية، وبسط ولايتها في التشريع، والقضاء على جميع من تظلهم سماء الوطن من مصريين وأجانب". عبدالرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، جـــ 3، ط 1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1951، ص، ص 37، 285.

(24) دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، محفظة 134، ملف 1، المبلغ المطلوب من البنك البلجيكي للخارج، الفيوم، مصدر سابق. وراجع أيضًا/ دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، محفظة 134، ملف 1، الحكم الصادر لصالح الدكتور شكري صموئيل المقيم بالفيوم من محكمة الاستئناف المختلطة، 14 ديسمبر 1947.

(25) دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، محفظة 134، ملف 1، المبلغ المطلوب من البنك البلجيكي للخارج، الفيوم، مصدر سابق.

(26) دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، محفظة 134، ملف 1، المبلغ المطلوب من البنك البلجيكي للخارج لصالح الدكتور شكري صموئيل المقيم بالفيوم، الفيوم، 9 فبراير 1947.

(27) دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، محفظة 134، ملف 1، المبلغ المطلوب من البنك البلجيكي للخارج، الفيوم، مصدر سابق.

(28) **الأمر العسكري رقم (159):** سرت أحكام هذا الأمر على كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم أو موجود ولو بصفة مؤقتة في ألمانيا أو إيطاليا أو في بلاد تحتلها هاتان الدولتان أو تخضع لرقابتهما. وقد حظر أن تُعقد بالذات أو بالوساطة مع هؤلاء الأشخاص أو لمصلحتهم عقود أو تصرفات أو عمليات تجارية كانت أم مالية من نوع آخر. راجع/ الوقائع المصرية (الجريدة الرسمية)، أمر رقم 159 بشأن العلاقات مع البلاد التي تحتلها ألمانيا أو إيطاليا أو تخضع لرقابتهما، العدد 145 مكرر "غير اعتيادي"، في 6 أكتوبر سنة 1945، ص 38.

(29) دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، محفظة 134، ملف 1، المبلغ المطلوب من البنك البلجيكي للخارج، 17 فبراير 1947.

(30) أنظر ملحق رقم (1).

(31) دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، محفظة 133، ملف 9، المبالغ المودعة ببلجيكا باسم محمد راشد وعيسى عبدالعاطي وعبدالعزيز عبدالرحمن في البنك الأهلي البلجيكي وصندوق التوفير، بورسعيد، 16 يناير 1952، الكود الأرشيفي (014209 ـ 0078).

(32) نفسه.

(33) نفسه.

(34) دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، محفظة 134، ملف 1، مشاريع الاتفاقات المقترح بإبرامها مع فرنسا وبلجيكا وهولندا، مايو 1947، الكود الأرشيفي (014210 ـ 0078).

(35) **المرسوم المصري الملكي بقانون رقم 104 لسنة 1945:** صدر هذا المرسوم لتنظيم العلاقات مع البلاد التي كانت محتلة أو خاضعة للرقابة، وقد تناولت المادة الأولى، أن تنتهي رقابة مدير مكتب البلاد المحتلة والخاضعة للرقابة المنشأ بمقتضى الأمر رقم 159 عن الأموال الثابتة الموضوعة تحت إشرافه. ويسلم ما في حيازته منها إلى أصحابها ـــ أو وكلائهم ـــ ما لم يكونوا خاضعين لنظام الحراسات أو صدر في شأنهم قرار من وزير المالية بحرمانهم من الانتفاع بأحكام هذا المرسوم بقانون؛ وتولى أيضًا بنفس الشروط المتقدمة تسليم الأموال المنقولة عدا ما يحوزه أو يديره مباشرة من نقود أو قيم منقولة. أما المادة الثانية، فقد تضمنت ألا يفرج عن النقود والقيم المنقولة التي يحوزها المكتب أو يديرها مباشرة ولا تصفى أعمال هذا المكتب إلا بعد إبرام اتفاقات مع السلطات الأجنبية المختصة؛ وإلى حين إبرام هذه الاتفاقات يستمر المكتب قائما بإدارة تلك النقود والقيم المنقولة طبقًا لأحكام الأمر 159 والقرارات المتعلقة به ...، راجع/ الوقائع المصرية (الجريدة الرسمية)، مرسوم بقانون رقم 104 لسنة 1945 بشأن العلاقات مع البلاد التي كانت محتلة أو خاضعة للرقابة، العدد 145 مكرر "غير اعتيادي"، في 6 أكتوبر سنة 1945، ص ص 37 – 38.

(36) صدر أمر عسكري في مارس 1942 بوضع أموال البلجيكيين تحت إدارة مكتب البلاد المحتلة، وقد ظل هذا المكتب قائمًا بأعماله إلى أن انتهت المباحثات المصرية بعقد الاتفاق المصري البلجيكي بشأن تبادل الأموال المجمدة بين البلدين في أول يوليو 1947. راجع/ دار الوثائق القومية، مجلس النظار والوزراء، ملف 2، وحدة التخزين 28، مخزن 2، مذكرة خاصة بصعوبات تحويل العملات بين مصر وبلجيكا ...، مصدر سابق.

(37) اتفاق مصر وفرنسا بشأن تبادل الأموال المجمدة عام 1947: تم الاتفاق بين الحكومتين المصرية والفرنسية في مايو 1947 للإفراج عن الأموال المصرية في فرنسا، والأموال الفرنسية في مصر، مع إنشاء لجنة استشارية يناط بها إبداء الرأي في كل مسألة يطلب أصحاب الشأن في هذا الاتفاق وعرضها على اللجنة لحلها. راجع/ مصر (جريدة)، اتفاق مصر وفرنسا، عدد 13901، 21 يوليه، 1947، ص2.

(38) دار الوثائق القومية، وزارة الخراجية، محفظة 134، ملف 1، الأسس التي وضعتها وزارة المالية المصرية لإبرام اتفاقيات مع السلطات الأجنبية للإفراج عن الأموال المصرية المجمدة، 6 فبراير 1946.

(39) نفسه.

(40) مفهوم وقف مدة التقادم: يعني تعليق سريانها تعليقًا مؤقتًا؛ بسبب توافر موانع قانونية أو واقعية تعترض سيرها أو تحول دون تحريكها. ومدد التقادم . مرور الزمن على الحق . لا تعتبر جزءًا من الحق بل يولد الحق قبلها، ولابد أن يثيرها الخصم ويتمسك بها، وهي مدد طويلة نسبيًّا وتقبل الانقطاع أو الوقف، ولا تؤدي انتهاء مدتها الى سقوط الحق بل يصبح حقًّا طبيعيًّا. ومن بين الأسباب المادية التي تستدعي وقف سريان تقادم، حالة الكوارث الطبيعية كالفيضانات والأوبئة والزلازل التي تجعل الاتصال متعذرًا بين المناطق المختلفة مما يترتب عليه تعطيل الحياة العامة في البلاد وبالتالي إيقاف مدة التقادم طالما استمرت هذه الكوارث، وحالة وقوع حرب داخلية، وكذلك الأمر في حالة احتلال البلاد من قبل جيوش أجنبية. وجميع هذه الحالات يستحيل معها إجراء أي عمل من أعمال المتابعة، مما يستوجب إيقاف مدة التقادم، ريثما يزول العائق الذي حال دون متابعتها لسيرها العادي. راجع/ علاء رضوان، لملايين المتقاضين .. الفروق الجوهرية بين التقادم والسقوط والانقضاء ..، اليوم السابع، 20 أغسطس 2020. تم الاطلاع بتاريخ 19 /6 / 2023. https://www.youm7.com

وراجع أيضًا/ يوسف قجاج، وقف تقادم الدعوى العمومية في ظل حالة الطوارئ الصحية، هسبريس (مجلة إلكترونية مغربية) 29 مارس 2020. تم الاطلاع بتاريخ 19 /6 / 2023. https://www.hespress.com

(41) دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، محفظة 134، ملف 1، الأسس التي وضعتها وزارة المالية المصرية لإبرام اتفاقيات مع السلطات الأجنبية، مصدر سابق.

(42) عهد الملك فاروق (1936 ــ 1952) إلى إسماعيل صدقي تأليف الوزارة (الثانية)، فألفها في يوم 17 فبراير 1946. وقد قدم صدقي باشا استقالة وزارته يوم 8 ديسمبر 1946، والتي قبلها الملك في اليوم التالي. لمزيد من التفاصيل/ عبدالرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص، ص 182، 215.

(43) دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، محفظة 134، ملف 1، وزارة المالية، الأسس التي وضعتها وزارة المالية المصرية لإبرام اتفاقيات مع السلطات الأجنبية للإفراج عن الأموال المصرية المجمدة، 22 فبراير 1946.

(44) دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، محفظة 134، ملف 1، الإفراج عن الأموال المصرية في فرنسا وهولندا وبلجيكا واليونان والإفراج عن أموال رعايا تلك الدول في مصر، 1 أبريل 1946.

(45) **المرسوم المصري الملكي بقانون رقم 104 لسنة 1945:** صدر هذا المرسوم لتنظيم العلاقات مع البلاد التي كانت محتلة أو خاضعة للرقابة، وقد تناولت المادة الثانية، ألا يفرج عن النقود والقيم المنقولة التي يحوزها المكتب أو يديرها مباشرة ولا تصفى أعمال هذا المكتب إلا بعد إبرام اتفاقات مع السلطات الأجنبية المختصة؛ وإلى حين إبرام هذه الاتفاقات يستمر المكتب قائما بإدارة تلك النقود والقيم المنقولة طبقًا لأحكام الأمر 159 والقرارات المتعلقة به ...، راجع/ الوقائع المصرية (الجريدة الرسمية)، مرسوم بقانون رقم 104 لسنة 1945 ، مصدر سابق، ص 38.

(46) دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، محفظة 134، ملف 1، مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء بشأن مشروع اتفاق والكتاب الملحق به بخصوص تبادل الإفراج عن الأموال المصرية المجمدة في بلجيكا والأموال البلجيكية المجمدة في مصر، 16 يونيو 1947. الكود الأرشيفي (014210. 0078)

(47) دخلت مصر في منطقة الإسترليني النقدية منذ عام 1916، وهو ما يعني تبعية النظام النقدي المصري قانونًا للجنيه الإسترليني على الرغم من التبعية الفعلية منذ عام 1882. وقد خرجت مصر عن نطاق العملة الإسترلينية في يوليه 1947، وأصبح الجنيه الإسترليني قابلاً للتحويل في أول أغسطس 1947، وأصبح الاسترليني عملة أجنبية بالنسبة لمصر، بل لقد تحول شيئًا فشيئًا إلى عملة صعبة، وكان هذا تطورًا أساسيًا بالنسبة لتطوير الاقتصاد المصري واستقلاله نهائيًا عن التبعية لبريطانيا، وبخروج مصر عن منطقة الإسترليني 1947دخلت منطقة الحسابات القابلة للتحويل. راجع/ دار الوثائق القومية، مجلس النظار والوزراء، ملف 2، وحدة التخزين 28، مخزن 2، مذكرة خاصة بصعوبات تحويل العملات بين مصر وبلجيكا ...، مصدر سابق. وأيضًا/ نجلاء محمد عبد الجواد، الأرصدة المصرية الدائنة البريطانية في الفترة (1947-1955) فصل في العلاقات المصرية البريطانية، مجلة كلية الآداب، جامعة بنها، 2005، ص، ص 3، 32. تم الاطلاع بتاريخ 1/ 8 /2023. https://www.researchgate.net

(48) دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، محفظة 134، ملف 1، مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء بشأن مشروع اتفاق والكتاب الملحق به بخصوص تبادل الإفراج عن الأموال المصرية المجمدة في بلجيكا ...، مصدر سابق.

(49) محمود فهمي النقراشي: سياسي ورجل دولة مصري، انضم للوفد في ثورة 1919، وانضم للجهاز السري للوفد، لما ولي سعد زغلول رئاسة الوزارة في 1924 اختاره وكيلا لمحافظة القاهرة، ثم وكيلا لوزارة الداخلية، أصبح وزيرا للمواصلات (يناير ـــ يونيو 1937) بوزارة النحاس، ووزيرا للداخلية (يونيو 1938 ـ أغسطس 1939)، ثم للمعارف إلى يونيو 1940، ثم للداخلية ثم المالية إلى سبتمبر 19140. ولي وزارة الخارجية من أكتوبر 1944 حتى مصرع أحمد ماهر في فبراير 1945، فخلفه في رئاسة الوزارة ورئاسة السعديين، سقطت وزارته في فبراير 1946، عاد يرأس الوزارة في ديسمبر 1946، حل جماعة الإخوان المسلمون في ديسمبر 1948، فاغتاله أحد أعضاء الجماعة بعد عشرين يومًا من حلها. راجع/ عبدالوهاب الكيالي، مرجع سابق، جـ6، ص ص 113 – 114.

(50) دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، محفظة 134، ملف 1، موافقة مجلس الوزراء على مشروع اتفاق والكتاب الملحق به بخصوص تبادل الإفراج عن الأموال المصرية المجمدة في بلجيكا والأموال البلجيكية المجمدة في مصر، 24 يونيو 1947. الكود الأرشيفي (014210. 0078) وراجع أيضًا/ دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، محفظة 134، ملف 1، توقيع الاتفاق الخاص بالإفراج عن الأموال المصرية في بلجيكا والأموال البلجيكية في مصر، 2 يوليو 1947. الكود الأرشيفي (014210 ـ 0078)

(51) دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، محفظة 134، ملف 1، محضر اجتماع بشأن مشاريع الاتفاقات المقترح إبرامها مع الحكومات الفرنسية والبلجيكية والهولندية للإفراج عن الأموال الفرنسية والبلجيكية والهولندية المجمدة في مصر والأموال المصرية المجمدة في فرنسا وبلجيكا وهولندا، 4 مايو 1947، الكود الأرشيفي (014210 ـ 0078).

(52) دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، محفظة 134، ملف 1، مشاريع الاتفاقات المقترح إبرامها مع الحكومات الفرنسية والبلجيكية والهولندية، 12 مايو 1947، الكود الأرشيفي (014210 ـــ 0078).

(53) دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، محفظة 134، ملف 1، محضر اجتماع بشأن مشاريع الاتفاقات المقترح إبرامها مع الحكومات الفرنسية والبلجيكية والهولندية ...، مصدر سابق.

(54) دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، محفظة 134، ملف 1، مشروع بشأن تيسير عمليات الإفراج في بلجيكا عن أموال المقيمين في مصر، يونيه 1947، الكود الأرشيفي (014210 ـــ 0078).

(55) دار الوثائق القومية،، وزارة الخارجية، محفظة 134، ملف 1، اتفاق ميثاق تسوية المبالغ المستحقة للرعايا المصريين في بلجيكا والمبالغ المستحقة للرعايا البلجيكيين في مصر، 1 يوليو 1947، الكود الأرشيفي (014210 - 0078).

(56) الشَّخصيَّة المعنويَّة: مجموعة من الأفراد أو مؤسّسة يُعترف لها بشخصيّة قانونيّة مميَّزة عن شخصيّة أعضائها كالشركات. وهي هيئة أو جماعة يعتبرها القانون كأنّها شخص حقيقيّ فيقرِّر لها الحقوق ويفرض عليها الواجبات ويجيز لها التعامل مع الغير واكتساب الحقوق واستعمالها، شأنها في ذلك شأن الأشخاص الطبيعيين. راجع/ معجم المعاني الجامع، معجم عربي ـــ عربي، تعريف ومعنى شخص معنوي، تم الاطلاع بتاريخ 2023/3/30.

https://www.almaany.com

(57) دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، محفظة 134، ملف 1، اتفاق ميثاق تسوية المبالغ المستحقة للرعايا المصريين في بلجيكا والمبالغ المستحقة للرعايا البلجيكيين في مصر، مصدر سابق.

(58) نفسه.

(59) نص الاتفاق على عدم الإخلال بالأحكام التي تطبق على الأموال والحقوق والمصالح الخاصة بالرعايا البلجيكيين أو الرعايا المصريين بمقتضى قوانين الضرائب ومراقبة النقد المعمول بها في مصر وبلجيكا. نفسه.

(60) نفسه.

(61) نفسه.

(62) نفسه.

(63) نفسه.

(64) نفسه.

(65) سعر القطع: أي سعر الصرف، وهو سعر مبادلة العملات. راجع/ المعاجم العربية والأنطولوجيا، مترادفات، معنى «سعر القطع»، جامعة بيرزيت، فلسطين، تم الاطلاع بتاريخ 10/ 7/ 2023. https://ontology.birzeit.edu

(66) دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، محفظة 134، ملف 1، اتفاق ميثاق تسوية المبالغ المستحقة للرعايا المصريين في بلجيكا والمبالغ المستحقة للرعايا البلجيكيين في مصر، مصدر سابق.

(67) نفسه.

(68) نفسه.

(69) دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، محفظة 134، ملف 2،مكتب البلاد المحتلة والخاضعة للرقابة، بشأن طلب الحصول على نسخة من اتفاقيات الإفراج عن الأموال المجمدة المبرمة بين مصر وكل من فرنسا وبلجيكا وهولانده، 13 فبراير 1949، الكود الأرشيفي (014211 ـــ 0078).

(70) دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، محفظة 134، ملف 2، بشأن الرد على طلب مكتب البلاد المحتلة والخاضعة للرقابة للحصول على نسخة من اتفاقيات الإفراج عن الأموال المجمدة المبرمة بين مصر وكل من فرنسا وبلجيكا وهولانده، 19 فبراير 1949، الكود الأرشيفي (014211 - 0078).

(71) كل معاهدة وكل اتفاق دولي يعقده أي عضو من أعضاء "الأمم المتحدة" بعد العمل بهذا الاتفاق يجب أن يسجل في أمانة الهيئة وأن تقوم بنشره بأسرع ما يمكن. وليس لأي طرف في معاهدة أو اتفاق دولي لم يسجل وفقاً للفقرة الأولى من هذه المادة أن يتمسك بتلك المعاهدة أو ذلك الاتفاق أمام أي فرع من فروع لأمم المتحدة. راجع/ ميثاق الأمم المتحدة, الفصل السادس عشر، أحكام متنوعة، المادة 102. تم الاطلاع بتاريخ 9 / 5/ 2023.

https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/chapter-16

(72) دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، محفظة 134، ملف 2، الحروب ـ الحرب الأوروبية سنة 1939ـــ اتفاق ميثاق تسوية المبالغ المستحقة للرعايا المصريين في بلجيكا والمبالغ المستحقة للرعايا البلجيكيين في مصر، 4 نوفمبر 1949، الكود الأرشيفي (014211 ـ 0078).

(73) دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، محفظة 134، ملف 1، سـندات القرض البلجيكي، 7 يونيو 1948. الكود الأرشيفي (014210 ـ 0078).

(74) كانت إحدى الشركات التي أسسها المصريون في مجال النقل بالسيارات والأوتوبيس ـــ شركة مساهمة مصرية، وكانت تقع الإدارة العامة لها في 5 ش دوبريه ـــ بمصر. راجع/ دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، محفظة 134، ملف 1، شـركة اتحاد أتوبيس المحاسـن والمنيا والبحيرة (شـركة مسـاهمة مصـرية)، المطالبة بسـندات قرض الحرب البلجيكي سـنة 1921 و1922، 5 نوفمبر 1947. الكود الأرشيفي (014210 ـ 0078).

راجع أيضًـا/ دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، محفظة 134، ملف 1، سندات القرض البلجيكي، 22 نوفمبر 1947. ونبيل عبدالحميد سيد أحمد، مرجع سابق، ص 364.

(75) دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، محفظة 134، ملف 1، سـندات القرض البلجيكي، 7 يونيو 1948، مصدر سابق.

راجع أيضًـا/ دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، محفظة 134، ملف 1، سندات القرض البلجيكي، 22 نوفمبر 1947، مصدر سابق.

(76) دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، محفظة 134، ملف 1، الإفراج عن أسـهم محجوزة في بلجيكا، 24 نوفمبر 1947. الكود الأرشيفي (014210 ـ 0078).

(77) عندما تشتري سندًا حكوميًا، فإنك تقرض الحكومة مبلغًا متفقًا عليه من المال لفترة زمنية متفق عليها. في المقابل، سـتدفع لك الحكومة مسـتوى معينًا من الفائدة على فترات منتظمة، وهذا ما يُعرف باسـم الكوبون. وهو ما يجعل السـندات من الأصـول ذات الدخل الثابت. وبمجرد انتهاء صـلاحية السـند، سـوف يُعاد إليك المبلغ الذي اسـتثمرته في الأصـل، والذي يُطلق عليه أصـل القرض. اليوم الذي تسـتلم فيه أصـل القرض يُطلق عليه تاريخ الاسـتحقاق، أما عن تواريخ

الكوبون: هي التواريخ التي تكون فيها جهة إصدار السندات مطالبة بدفع الكوبون. سيحدد السند هذه التواريخ، ولكن بطبيعة الحال، يتم دفع الكوبونات على أساس سنوي أو نصف سنوي أو ربع سنوي أو شهري. تم الاطلاع بتاريخ 2023/5/10.

https://www.ig.com/ar-ae/bonds/what-are-government-bonds

(78) دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، محفظة 134، ملف 2، وزارة المالية، إعلان لحملة سندات بلجيكية محجوزة في مصر، 30 مارس 1949. الكود الأرشيفي (014211 ـــ 0078). وراجع أيضـــا/ دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، محفظة 134، ملف 1، المفوضـــية الملكية المصـرية بمدينة بروكسـل، بشـأن سـندات القرض البلجيكي، 20 مايو 1948. الكود الأرشـيفي (014210 ـ 0078). وراجع أيضًا/

-Ministère des affaires étrangères et du commerce extérieur, No. 356/1/41, Direct Général B, Serction I.B, Relative à des transaction des titres d Emprunt belge 1921 -1922 appartenant à des ressortissants égyptiens et au paiement de leurs coupons, Bruxelles 16 janvier, 1948.

. نقلا عن/ دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، محفظة 134، ملف 1، الكود الأرشيفي (014210 ـ 0078).

(79) دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، محفظة 134، ملف 2، موافقة وزارة الخارجية على نشـر الإعلان الذي أعدته وزارة المالية بشـأن الشـروط التي وضـعتها وزارة الخارجية والتجارة الخارجية للحكومة البلجيكية للتعامل في سندات القرض البلجيكي لسنة 1922/1921، 22 مارس 1949. الكود الأرشيفي (014211 ـ 0078).

(80) دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، محفظة 134، ملف 1، التعامل في الأوراق المالية المحجوزة في كل من مصر وبلجيكا، 27 يونيو 1947. الكود الأرشيفي (014210 ـ 0078).

(81) انظر ملحق رقم (1).

(82) دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، محفظة 133، ملف 9، المبالغ المودعة ببلجيكا باســم محمد راشــد وعيســى عبدالعاطي وعبدالعزيز عبدالرحمن في البنك الأهلي البلجيكي وصــندوق التوفير، بورسعيد، 16 يناير 1952، الكود الأرشيفي (014209 ـ 0078).

(83) نفسه.

(84) أوضحت وزارة الخارجية المصرية للطالبين في 4 أكتوبر 1953 أنها غير مختصة، وأن عليهم الاتصال مباشرة في هذا الموضوع بالمراقبة العامة الحراسات بوزارة المالية. دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، محفظة 133، ملف 9، تبادل الإفراج عن الأموال المصرية في بلجيكا وأموال البلجيكيين في مصر، 21 أغسطس 1954، الكود الأرشيفي (014209 ـ 0078).

(85) دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، محفظة 133، ملف 9، تبادل الإفراج عن الأموال المصرية في بلجيكا وأموال البلجيكيين في مصر، 3 فبراير 1952، الكود الأرشيفي (014209 ـ 0078).

(86) دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، محفظة 133، ملف 9، تبادل الإفراج عن الأموال المصرية في بلجيكا وأموال البلجيكيين في مصر، 21 أغسطس 1954، الكود الأرشيفي (014209 ـ 0078).

(87) نفسه.

قائمة المصادر والمراجع

أولا – الوثائـق:

أ. الوثائق " غير منشورة".

دار الوثائق القومية:

. وزارة الخارجية:

- محفظة 133، ملف 9، الكود الأرشيفي (014209 ـ 0078).
- محفظة 134، ملف 1، الكود الأرشيفي (014210 ـ 0078).
- محفظة 134، ملف 2، الكود الأرشيفي (014211 ـ 0078).

. مجلس النظار والوزراء:

- ملف 2، وحدة التخزين 49، مخزن 2، الكود الأرشـــيفي (050638-0075).
- ملف 2، وحدة التخزين 28، مخزن 2، الكود الأرشـــيفي (049617-0075).

. أرشيف البلدان (عواصم الدول):

- بلجيكا ـــــــ بروكسل، فيلم 89، محفظة 134، تقارير سرية واردة من المفوضـــية الملكية المصـــرية ببروكســـل، حديث مع ســـكرتير عام وزارة الخارجية البلجيكية، 9 فبراير 1946.

. وثائق بلجيكية (وزارة الخارجية والتجارة الخارجية البلجيكية):

Ministère des affaires étrangères et du commerce extérieur: No. 356/1/41, Direct Général B, Serction I.B, Relative à

des transaction des titres d Emprunt belge 1921 -1922 appartenant à des ressortissants égyptiens et au paiement de leurs coupons, Bruxelles 16 janvier, 1948.

. نقلا عن: دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، محفظة 134، ملف 1، الكود الأرشيفي (014210 . 0078).

ب . وثائق "منشورة":

. ميثاق الأمم المتحدة:

- الفصل السادس عشر، أحكام متنوعة، المادة 102.

. الوقائع المصرية (الجريدة الرسمية):

- أمر رقم 159 بشأن العلاقات مع البلاد التي تحتلها ألمانيا أو إيطاليا أو تخضع لرقابتهما، العدد 145 مكرر "غير اعتيادي"، في 6 أكتوبر سنة 1945.
- مرسوم بقانون رقم 104 لسنة 1945 بشأن العلاقات مع البلاد التي كانت محتلة أو خاضعة للرقابة، العدد 145 مكرر "غير اعتيادي"، في 6 أكتوبر سنة 1945.
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة، القانون رقم 288 لسنة 1960، العدد 275 "تابع"، أول ديسمبر سنة 1960.

ثانيًا . المراجع العربية:

- **عبدالرحمن الرافعي**، في أعقاب الثورة المصرية، جـ 3، ط 1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1951.

- **عبدالوهاب الكيالي**، موسوعة السياسة، جـ3،1، 6، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994.

- **معجم المعاني الجامع**، معجم عربي عربي، تعريف ومعنى تجميد الأموال.

- ــــــــــــــــ، معجم عربي . عربي، تعريف ومعنى شخص معنوي.

- **هـ. ج. ولز**، موجز تاريخ العالم، ت/ عبدالعزيز توفيق جاويد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2002.

ثالثًا . المراجع المعربة:

- ا. ج. **جرانت، وهارولد تمبرلى،** أوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين (1789–1950)، جـ2، ت/ محمد على أبو درة ولويس اسكندر، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1967.

- **نبيل عبدالحميد سيد أحمد،** النشاط الاقتصادي للأجانب وأثره في المجتمع المصري من سنة 1922 إلى سنة 1952، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1982.

- **نخبة من القادة العسكريين الفرنسيين،** 2194 يوماً من أيام الحرب العالمية الثانية – يوميات معززة بالصور والوثائق السرية، جـ 1، 2، ط1، ترجمة/ الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1994.

- **هـ. ا. ل. فشر،** تاريخ أوربا في العصر الحديث (1789–1950) تعريب/ أحمد نجيب هاشم، ووديع الضبع، ط7، دار المعارف، القاهرة، 1976.

رابعًا . المراجع الأجنبية:

- **BERNARD A. COOK,** Belgium a History, New York, 2002.

- **SCHAPIRO, J. SALWYN,** The Belgian political situation, Proceedings of the American Political Science Association , 1912, Vol. 9, Ninth Annual Meeting (1912).

- **Tato, María Inés,** Revival After the Great War, An Argentine Witness of the Occupation and Reconstruction of Belgium The Writings of Roberto J. Payró (1918-1922), Leuven University Press, 2020.

خامسًا . الدوريات:

أ . الدوريات العربية:

- **اللطائف المصورة "النسخة الإلكترونية الحديثة"**، معونة مصر إلى بلجيكا 1918، 15 ديسمبر 2014.
- **عبد العزيز بن نايف العريعر**، معنى تجميد الأموال، الاقتصادية (جريدة العرب الاقتصادية الدولية)، 7 مارس 2011.
- **علاء رضوان**، لملايين المتقاضين .. الفروق الجوهرية بين التقادم والسقوط والانقضاء ..، اليوم السابع، 20 أغسطس 2020.
- **مصر (جريدة)**، اتفاق مصر وفرنسا، عدد 13901، 21 يوليه، 1947.
- **نجلاء محمد عبد الجواد**، الأرصدة المصرية الدائنة البريطانية في الفترة (1947-1955) فصل في العلاقات المصرية البريطانية، مجلة كلية الآداب، جامعة بنها، 2005.
- **يوسف قجاج**، وقف تقادم الدعوى العمومية في ظل حالة الطوارئ الصحية، هسبريس (مجلة إلكترونية مغربية) 29 مارس 2020.

ب . الدوريات الأجنبية:

- **Davis, Joseph S.,** Economic and Financial Progress in Europe, 1923-24, The Review of Economics and Statistics , Jul., 1924, Vol. 6, No. 3 (Jul., 1924).

- NEW YORK TIMES:

-They're Freeing Belgium! They're Moving on Brussels!: Allied Armies, Oct 20, 1918.

- The International Situation, May 10, 1940.

- Brussels is Raided, May 10, 1940.

- War News Summarized, Sep 5, 1944.

سادسًا . المواقع الإلكترونية:

https://manshurat.org/node/72118

https://www.ig.com/ar-ae/bonds/what-are-government-bonds

https://www.almaany.com

https://ontology.birzeit.edu

https://www.aleqt.com/2011/03/07/article_511997.html

https://www.jstor.org/stable/3038498

https://www.jstor.org/stable/j.ctv1b0fvbf.17

http://www.allataif.com/2014/12/Egypt-aid-to-Belgium-1918.html

https://www.ig.com/ar-ae/bonds/what-are-government-bonds

https://www.youm7.com

https://www.hespress.com

https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/chapter-16

https://www.ig.com/ar-ae/bonds/what-are-government-bonds

https://www.researchgate.net

AIN SHAMS UNIVERSITY

AIN SHAMS UNIVERSITY
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
مركز بحوث الشرق الأوسط
MERC

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal
(Accredited) Monthly

Vol. 94
December 2023

Issued by
Middle East
Research Center

Forty-ninth Year
Founded in 1974

Issn: 2536 - 9504
Online Issn: 2735 - 5233